قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الإسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https: //djisrs.dws.gov.iq

ردود السيرافي النحوي على النّحاة السابقين في شرح كتاب سيبويه

Al–Sirafi's Grammatical Refutations of Previous Grammarians in His Commentary on Sibawayh's BookPrepared by:

م.م عقيل ثامر داود*

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى/ ثانوية الدؤلي للبنين

Keywords

Al-Sirafi, Arabic grammar, earlier grammarians, grammatical criticism, linguistic thought.

Abstract

This research aims to examine Al-Sirafi's responses to earlier grammarians as a prominent critical phenomenon in the Arabic grammatical heritage, while revealing the methodological foundations he relied upon in discussing grammatical opinions and preferring some over others. The study begins from a central problem represented in the scarcity of studies that address Al-Sirafi's critical dimension in a precise analytical manner, which necessitated re-reading his views within their scientific and historical context. The research adopts the descriptive-analytical method based on the induction of grammatical texts in Al-Sirafi's works and various grammatical sources, followed by their analysis to extract the methodological and intellectual features of his responses. The study concludes that Al-Sirafi was not merely a commentator on earlier grammarians' views, but rather a critic and analyst who sought to evaluate grammatical rules according to standards based on linguistic evidence from the Holy Qur'an, Arabic poetry, and the speech of eloquent Arabs, in addition to his use of rational analogy in preferring certain opinions. The findings also show that his responses covered important grammatical issues such as governance (ʿāmil), analogy (qiyās), causation (taʿlīl), and disagreements between Basran and Kufan schools, where his stance was generally characterized by objectivity with a tendency toward what he considered closer to eloquence and correct Arabic usage. The research concludes that Al-Sirafi's responses contributed to the development of grammatical thought and enriched the critical movement in Arabic linguistic studies, making their study essential for understanding the evolution of Arabic grammar and its critical methodologies across ages.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
القبول: ٢٠٢٦/٧/١٤م
الكلمات المفتاحية:
السيرافي، النحو العربي، النحاة السابقون، النقد النحوي

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ردود السيرافي على النحاة السابقين بوصفها ظاهرة نقدية بارزة في التراث النحوي العربي، مع الكشف عن الأسس المنهجية التي اعتمد عليها في مناقشة الآراء النحوية وترجيح بعضها على بعض. وقد انطلق البحث من مشكلة رئيسة تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت الجانب النقدي عند السيرافي بصورة تحليلية دقيقة، الأمر الذي استدعى إعادة قراءة آرائه ضمن سياقها العلمي والتاريخي. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص النحوية في كتب السيرافي ومصادر النحو المختلفة، ثم تحليلها لاستخلاص السمات المنهجية والفكرية لردوده. وتوصلت الدراسة إلى أن السيرافي لم يكن مجرد شارح لآراء النحاة السابقين، بل كان ناقدًا ومحللًا يسعى إلى تقويم القواعد النحوية وفق معايير تعتمد على الشاهد اللغوي من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الفصحاء، إضافة إلى استخدامه القياس العقلي في ترجيح بعض الآراء. كما أظهرت النتائج أن ردوده شملت قضايا نحوية مهمة مثل العامل، والقياس، والتعليل، والخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث اتسم موقفه غالبًا بالموضوعية مع ميل إلى ما يراه أقرب إلى الفصاحة والاستعمال العربي الصحيح. ويخلص البحث إلى أن ردود السيرافي أسهمت في تطوير الفكر النحوي وإغناء الحركة النقدية في الدرس اللغوي العربي، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم تطور النحو العربي ومناهجه النقدية عبر العصور.

* **M.M. Aqeel Thamer Dawood**

١. المقدمة

المدرسة النحوية في التراث العربي تُعدّ من أبرز المدارس التي أسهمت في بناء النسق اللغوي للعربية، إذ تتابع العلماء عبر القرون في وضع القواعد وضبط الاستعمال اللغوي، مما أفرز حركة نقدية علمية داخلية بين النحاة أنفسهم. وفي هذا السياق برز أبو سعيد السيرافي بوصفه أحد أعلام النحو واللغة في القرن الرابع الهجري، حيث لم يقتصر دوره على الشرح والتدريس، بل تجاوز ذلك إلى مناقشة آراء النحاة السابقين ونقدها نقدًا علميًا يقوم على التحليل الدقيق والاستدلال اللغوي والمنطقي. وقد تميزت ردوده على النحاة السابقين بجرأة علمية واضحة، مع اعتمادٍ على النصوص الموثوقة من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الفصحاء، مما جعل موقفه النقدي ذا قيمة علمية في تطور الفكر النحوي.

لقد جاءت ردود السيرافي على آراء النحاة السابقين، ولا سيما البصريين والكوفيين، بوصفها محاولة لإعادة النظر في كثير من المسائل الخلافية التي شغلت الدرس النحوي، مثل قضايا العامل، والقياس، والتعليل النحوي، وحدود الاحتجاج اللغوي. وقد اتسم منهجه بالجمع بين التحليل العقلي والاعتماد على الشاهد اللغوي، مع ميل واضح إلى ترجيح ما يراه أقرب إلى الاستعمال العربي الفصيح بعيدًا عن التكلف والتأويل المفرط. كما أن ردوده لم تكن مجرد اعتراضات، بل كانت بناءً معرفيًا يهدف إلى تصحيح المسار النحوي وتوجيهه نحو مزيد من الدقة والاتساق. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه الردود بوصفها نموذجًا للنقد العلمي داخل التراث اللغوي العربي، وكشفًا عن طبيعة الحوار العلمي بين المدارس النحوية المختلفة.وكانت طبيعة الدراسة هو اختيار بعض المسائل النحوية التي رد بها السيرافي على النحاة السابقين مختلفين وليس لواحد فقط ٠

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن كثيرًا من الدراسات النحوية تناولت آراء السيرافي بصورة عامة دون التوقف عند منهجه النقدي في الرد على النحاة السابقين، مما أدى إلى غياب تصور دقيق لطبيعة هذه الردود وحدودها العلمية وأثرها في تطور الدرس النحوي. ومن هنا يبرز التساؤل الرئيس للبحث: ما طبيعة ردود السيرافي على

النحاة السابقين، وما الأسس المنهجية التي اعتمد عليها في نقده؟

أهداف البحث:

١. الكشف عن منهج السيرافي في نقد آراء النحاة السابقين.

٢. تحليل أبرز القضايا النحوية التي تناولها بالرد.

٣. بيان الأسس اللغوية والمنطقية التي اعتمد عليها.

٤. توضيح موقفه من الخلافات البصرية والكوفيّة.

أهمية البحث:

١. إبراز قيمة السيرافي بوصفه ناقدًا نحويًا وليس شارحًا فقط .بل يتمتع بمزايا يفتقرها الشروحات الاخرى لكتاب سيبويه

٢. توضيح طبيعة الحوار العلمي في التراث النحوي.

٣. المساهمة في فهم تطور الفكر اللغوي العربي..

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص النحوية وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

وقد ردَّ السيرافي على ما ذهب إليه الفراء في تفسير بناء (الآن)، إذ ذكر الفراء فيها قولين:
أَحدهما: أَنَّ أصل (الآن) من آن الشيء يئين، إذا أتى وقته، كقولك: (آن لك أَنْ تفعل)، و(أَنَّى لك أَنْ تفعل)؛ أي إِنَّ وقته، وآخر (أَنْ لك)، مفتوح؛ لأَنَّهُ فعل ماضٍ.
وزعم الفَرَّاء أَنَّهم ادخلوا الألف واللام على (آن) وهي مفتوحة، وتركوها على أصله، كما قيل وقال فعلان

المسألة الأولى: بناء (الآن) على الفتح

ذكر أبو سعيد السيرافي أنَّ)الآن (مبنيةٌ على الفتح، وعلَّل بناءها بلزومها موضعًا واحدًا في باب الأسماء، حتى أشبهت الحروف في عدم مفارقة مواضعها؛ إذ إنَّ الحروف ملازمةٌ للمواضع التي وُضعت لها ابتداءً، لا تنتقل عنها ولا تزول منها، فحُمِلَت (الآن) عليها في البناء ، وبيّن اختيار الفتحة دون الأخرى؛ لأَنَّ الفتحة أخف الحركات، وأشكلها الألف، واتبعوها الألف التي قبلها، كما اتبعوا الضمة الذال في (منذُ)، ثمَّ ذكر أبو سعيد بأَنَّ هنالك وجهًا آخر في علّة بناء (الآن) هو أَنَّ هنالك من أمر الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة لالتقاء الساكنين، ابن، وأيان، وقد بينا على الفتح، واحدهما من ظروف الزمان، والآخر من ظرف مكان، و(الآن) شاركتها في الظرفية، وآخرها مستحق للتحريك؛ لالتقاء الساكنين، فتح تشبهها بهما، و(الآن) معناها للزمان الذي يقع فيه المتكلم،وهذا الزمان هو آخر ما مضى،وأول ما يأتي من الأزمنة(١) ماضيان، وأُدخلَ عليهما الخافض، وتركهما على أصلهما؛ أي على ما كان عليه سابقًا.

والقول الثاني: أن (الآن) أصلها (أوان)، ثم صارت (آن)، بعد حذفت الواو منها ،كما قالوا :رياح وراح(١).

فالذي خطّأه السيرافي القول الاول مبيناَ أن الألف واللام في(الآن)للتعريف، وليستا بمعنى (الذي)؛ لأن دخولهما بهذا المعنى لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وأمَّا ما قاسه الفراء على نحو (قيل)و (قال) فقياسٌ غير صحيح في نظر السيرافي؛ لأن هذين اللفظين من باب الحكاية، والحكايات تقبل دخول العوامل عليها مع بقائها على صورتها المحكية، بخلاف الألف واللام، فإنهما لا تدخلان على هذا الوجه. كما أنَّ ما ذهب إليه الفراء من أنَّ أصل (الآن)هو (أوان)بعد حذف الواو، على نحو (رياح)و (راح) ، لا ينهض تعليلًا لبناء (الآن)على الفتح؛ لأنه لا يجاوز بيان أصل الكلمة الاشتقاقي، ولا يفسر سبب بنائها.(٢)

وقد ذكر الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) (الآن) عندما جاء بذكر الآية القُرآنية: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ۝٥١﴾(٢)، وبيّنَ أَنَّ (الآن) كانت منصوبة قبل دخولها عليها الألف واللام، ثمَّ أدخلتها فلم يغيرها، وأصل (الآن) إِنَّما كان (أوان) حذفت ألفها، وقلبت واوها إِلى الألف، كما قالوا في الراح: الرياح(٣).

ثمَّ ذكر الفَرَّاء: وإِنْ شئت جعلت أصل (الآن) من قولك: آن لك أَنْ تفعل، وأدخلت عليها الألف واللام، ثمَّ تركتها على من هي فعل؛ فأتاها النّصب من نصب فعل، وجعل هذا وجه جيد، كما قالوا: نهى رسول اللهﷺ عن قيل وقال، وكثرة السؤال(٤).

وقد ذكر الزجاج (ت٣٣٧هـ) قائلًا: ومن النادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم: الآن؛ لأَنَّهُ مبني، وفيه الألف واللام، والآن: مبني على الفتح، ثمَّ بيّن الزجاج أَنَّ (الآن) عندما وقع في أوّل أحواله مُعرفًا بالألف واللام فارق بابه فبنى، وأَمَّا ما رأوه البصريّون أَنَّ (الآن) يبنى؛ لأَنَّ أشير به إِلى الوقت الحاضر لا إِلى عهد متقدّم؛ فضارع هذا مبنى لمضارعته ما لا يعرف؛ لأَنَّك إذا قتل: أنت الآن تفعل؛ فإِنَّ ما تريد أنت من هذا الوقت، وذكر الزجاج قول الفَرَّاء والكسائي بأَنَّ (الآن) إِنَّما هو محكي، وأصله من آن الشيء يئين، بمعنى: حان، يحين(٥).

وفي (الآن) لغات، ذكرها الزجاج، أحدها: يُقال: آن لك أَنْ تفعل كذا وكذا، وأَنَّى لك أَنْ تفعل كذا أو كذا يأتي لك، كما قال الله تعالى: ﴿۞أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ۝١٦﴾(٦)، والأخرى: أَنْ تقول: أَنَّى لك أَنْ تفعل كذا وكذا بزيادة اللام، قالوا: فدخلت الألف واللام على اللّغة الأولى؛ فقيل (الآن)؛ فترك على فتحه، كما روي في الأثر أَنَّهُ أنهى عن قيل: وقال يحكى مفتوحًا على لفظ الفعل الماضي، وبعضهم يورده عن قيل، وهنالك قول انفرد به الفَرَّاء قال: يجوز أَنْ يكون محل ترك على فتحة، وهذا ليس بشيء؛ لأَنَّهُ لا يمتنع من تأثر العوامل فيه، إِلَّا أَنْ يكون مبنيًا فيرجع

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٠.

(٢) يونس: ٥١.

(٣) ينظر: معاني القُرآن للفرّاء: ١/٤٦٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٨٦.

(٥) ينظر: اللامات: ١/٥٦.

(٦) الحديد: ١٦.

إلى ما قال القوم، و(الآن) أصلها (أو ان) عند البصريين، وعند الفَرَّاء في أحد قوليه، وهذا ذكرته سابقًا(١).

وقد ذكر الزجاج بأَنَّ (الآن) الوقت الذي أنت فيه، وهو حدّ الزمانين هو الماضي من آخره، وهو المستقبل من أوله، و(الآن) عند الفَرَّاء حرف مبني على الألف واللام، ولم يخلعا، وترك على مذهب الصّفة؛ لأَنَّهُ صفة في المعنى واللفظ؛ فتركه على مذهب الإجابة، أَمّا غيره فذهب إلى أَنَّ (الآن) أصلها (أوان) حذف الهمزة وغيرت واوه من قولهم: أَنَّ لك أَنْ تفعل كذا، ثمَّ أدخلت عليه الألف واللام منصوب على مذهب فعل، كما قالوا عن نهي الرسولﷺ عن قيل وقال؛ فكانتا على النقل كالاسمين وهي منصوبتان، ولو خففتا من حدّ الأسماء إلى حدّ الأفعال كان صوابًا(٢).

وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): (الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وقد وقعت في أوّل أحوالها بالألف واللام، وهي علّة بنائها)) (٣).

ذكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) مذهب الكوفيين في بناء (الآن)، إذ ذهبوا إلى أنه مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على الفعل الماضي)آنَ(، مع بقاء الفعل على بنائه الأصلي، كما في قولهم: (آن يئين) ٠ واستدلوا على ذلك بأن الألف واللام فيه بمعنى (الذي)؛ فإذا قيل :(الآن كان كذا)، كان التقدير :الوقت الذي آن فيه كذا .وعلى هذا الأساس جعلوا الألف واللام نائبتين عن الاسم الموصول (الذي)؛ ، طلبًا للتخفيف لكثرة الاستعمال. ومن شواهدهم على مجيء الألف واللام بمعنى (الذي)؛ قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل(١٠)

وموطن الشاهد عندهم (الذي ترضى).

وقد أبطل الأنباري هذا المذهب، مبينًا أن دخول الألف واللام على الفعل بمعنى (الذي)إنما يرد في ضرورة الشعر، ولا يستعمل في الكلام المختار، فلا يصح الاحتجاج به في إثبات أصل (الآن) كما ردَّ قياسهم على نحو (قيل وقال)، وجعل اعتراضه في هذا الموضع موافقًا لما ذهب إليه السيرافي في رده على الفراء (٤).

(٤).

. ثم عرض الأنباري رأي المبرِّد، الذي يرى أن (الآن) بُني لأنه ورد في أول أحواله مقترنًا بالألف واللام، والأصل في الأسماء التي تدخل عليها الألف واللام أن تكون نكرات ثم تكتسب التعريف بهما. ولما خالف (الآن) هذا الأصل، إذ لم يُستعمل مجردًا منهما، خرج عن نظائره من الأسماء، فاستحق البناء.

كما أورد رأي أبي علي الفارسي، الذي ذهب إلى أن (الآن) مبني؛ لأن الألف واللام الأصليتين حُذفتا من الكلمة، وضُمِّن الاسم معناهما، ثم أُلحقت به ألف ولام أُخريان عوضًا منهما، فكان هذا التغيير سببًا في بنائه.

ثمَّ ذكر الأنباري: وبنى على الفتح في جميع الوجوه لما ذكرناه، الأَوّل: وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريّين(٥).

(١) ينظر: اللامات: ٥٧/١.

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات: ١٢/١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٢١٥/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٢٤/٢-٤٢٦.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٤٢٧/٢.

وبيّن ابن يعيش أَنَّهُ إذا ثبت أَنَّها زائدة لم تكن معرفة، وليس بمضمر؛ لأَنَّ المضمرات محصورة، وليس (الآن) منها، وليس أَنَّها بعلم؛ لأَنَّ العلم يقع على كُلّ شيء بعينه، و(الآن) يقع على كُلّ وقت حاضر لا يخص بعض ذلك من دون بعض، ثمَّ أوضح بأَنَّ (الآن) لما أريد المعرفة البتة لزمت أداته(١).

و(الآن) عند ابن يعيش هي ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما معنى، وهو ما آت، ومبني على الفتح؛ وعلّة بناءه لإبهامه ووقوعه على كُلّ حاضر من الأزمة، ماذا أنقض، لم يصلح لَهُ ولزومه حرف التعريف؛ فجرى مجرى (الذي، والتي)؛ فأعرفه(٢).

وقد رفض ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أغلب الآراء التي تتحدث عن علّة بناء (الآن)؛ فمن هذه الآراء رأي الفَرَّاء عندما قال: أصلها (آن يئين)، وما إلى ذلك؛ فقال ابن يعيش: هذا القول فاسد؛ لأَنَّهُ لو كان أصله (آن)؛ لافتقر إلى فاعل، مع أَنَّ الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا يؤثر فيها، نحو: تأبط شرًا، وبرق نحره، وأَمَّا الرأي الثاني فهو ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج هو أَنَّهُ (الآن) إِنَّما تعريفه بالإشارة، وأَنَّهُ إِنَّما بنى لما كانت فيه الألف واللام لغير عهد متقدّم؛ لأَنَّكَ تقول: (الآن فعلت)، ولم يتقدم ذكر الوقت؛ فقال ابن يعيش: هذا فاسد، أَمّا قوله تعريفه بالإشارة؛ فإِنَّ أسماء الإشارة لا تدخلها لام، نحو: هذا وتلك، ثمَّ قال: وأَمَّا قوله: إِنَّهُ بنى؛ لأَنَّ الألف واللام فيه لغير عهد متقدّم، ففاسد أيضًا؛ لأَنَّنا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير عهد، مع كون الأسماء معربة، وتلك الأسماء: يا أيها الرجل، ونظر إِلى هذا الغلام(٣).

ثمَّ بعد ذلك ذكر ابن يعيش ما ذهب إليه جماعة بمن ينتمي إِلى التحقيق والحذف بهذه الصناعة على أَنَّهُ مبني؛ لتضمنه لام التعريف، وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه، على حدّ بنائه في أمس، وتلك اللام المقدرة هي المعرفة؛ وذلك لأَنَّهُ معرفة(٤).

وقد ردّ ابن مالك أيضًا على جُملة من النَّحويّين من زعم أَنَّ بعض العرب يعرب (الآن)؛ وكانت حجتهم قول الشاعر:

كأَنَّهما من لآن لم يتغيرا وقد مَرَّ للدارين من بعد عصر(١٨)

فموضع الاستشهاد في البيت هو كسر نون (الآن) بعد دخول حرف الجر (من) عليها، وهو ما يدل على أن الشاعر عامل (الآن) معاملة الاسم المعرب، إذ ظهرت عليها علامة الجر، خلافًا للمشهور من بنائها ؛ فإِنْ ردّه على هذه الحجة بأَنَّهُ ضعيف الاحتمال أَنْ تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء (الآن) لغتان، أَحدهما بالفتح، والأخرى بالكسر، كما هو في (شتان)، إِلَّا أَنَّ الفتح أكثر من الكسر وأشهر.

ردَّ ابن مالك على الفراء في قوله إن)الآن (منقول من الفعل)آن(، وأنه استصحب الفتحة التي كانت فيه حين كان فعلًا، وجعل ذلك نظيرًا لما وقع في نحو (قيل) و (قال)فكان ردّه على هذا القول بأَنْ لو كان (الآن) مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣١/٣.

ولاشتهر فيه الإعراب والبناء، كما اشتهر فيهما؛ فإنَّهُ يُقال عن قيل وقال كما قيل عن قيل وقال(١).

ذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أن (الآن) ليس ملازمًا للظرفية، وإنما يغلب استعماله ظرفًا، مع وروده في بعض المواضع على غير الظرفية. ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

إلى الآن لا يبين ارعواءٌ لك بعد المشيب عن ذلك التصابي (١٧)

ثم بيّن ابن مالك أن (الآن) مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الإشارة؛ إذ إن معنى قولك: (أفعل الآن) هو: أفعل في هذا الوقت. كما أجاز تعليل بنائه بشبهه بالحروف؛ لالتزامه صورةً لفظيةً واحدة، فلا يثنّى، ولا يجمع، ولا يصغّر، بخلاف ألفاظ الزمان الأخرى، مثل: حين، ووقت، وزمان، ومدة، التي تقبل هذه التصرفات.وقد أضعف ابن مالك قول من قال: بأنَّ (الآن) بني لتضمن معنى حرف التعريف والحرف الموجود غير معتد به؛ لأنَّ تضمين اسم معنى اختصار ينافي زيادة لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه؛ فكيف إذا كان إياه

ثم ردَّ ابن مالك على ما ذهب إليه الزمخشري من أن سبب بناء (الآن) هو اقترانه بالألف واللام منذ أول أحواله؛ إذ رأى الزمخشري أن ذلك أخرجه عن سنن الأسماء، وقربه من الحروف؛ لأن الأصل في الاسم أن يكون مجردًا من (أل)، ثم يكتسب التعريف بدخولها عليه.

واعترض ابن مالك على هذا التعليل، مبينًا أنه لو كان مجرد وقوع الاسم أول أمره مقترنًا بالألف واللام موجبًا لبنائه، للزم بناء ألفاظ أخرى، مثل: الجماء الغفير، واللات، ونحوهما مما استُعمل أول أحواله معرفًا بالألف واللام، ولم يقل أحد ببنائه. وكذلك لو كانت مجرد مخالفة الاسم لسائر الأسماء علةً كافية لإلحاقه بالحروف والحكم ببنائه، للزم بناء كل اسم خالف غيره من الأسماء في وزن أو استعمال أو غير ذلك، وهذا مما انعقد الإجماع على خلافه. ولذلك انتهى ابن مالك إلى إبطال هذا التعليل، لعدم اطراده وعدم صلاحيته أن يكون سببًا للبناء (٢).

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أنَّ ردّ ابن مالك على الزمخشري فهو مردود بما هو ردّ به على الزمخشري، ويرد أبو حيان في قوله: إنْ بنى (الآن) لشبه الحرف ملازمة لفظ واحد؛ لكونه لا يبنى، ولا يجمع، ولا يثنى، ولا يصغر، بخلاف وقت، وزمن،وحين، ومدة؛ لأنَّ مخالفة (الآن) في هذه الأشياء ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء؛ فيرد على المصنف قوله بقوله(٣).

والمختار عند السيوطيّ القول بإعرابه؛ معللًا ذلك بأنَّهُ لم يثبت لبنائه علّة معتبرة؛ فهو منصوب على الظرفية، وإنْ دخلته (من) جرّ وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال لَهُ بالحديث السابق لما تقرر غير مرة(٤)، وهذا الرأي مخالف أغلب النحويين الذين يقرون بأنَّ (الآن) مبنية.

بناءً على ما تقدّم فإنَّ رأي السيرافي هو السائد عند النَّحويّين؛ لأنَّ (الآن) شبهة بالحروف؛ فاستحقت البناء؛ فاختير لها الفتحة للخفة، أمّا دخول الألف واللام عليها فهذا لا يقاس عليه؛ لأنَّ الألف واللام قد يدخلان

(١) ينظر: شرح المفصل لابن مالك: ٢٢٠/٢.

(٢) ينظر: المفصل لابن مالك: ٢٢٠/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتأميل في شرح كتاب التسهيل: ٧/٨.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٨٧/٢.

على الفعل في الضرورة الشعرية، وما جاء به الفَرَّاء فقد رفضه أغلب النّحاة.

المسألة الثانية: الأمكنة المختصة:

قال سيبويه: ((وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، وشبهه بالمبهم إذا كان مكانًا، وكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأَنَّهُ ليس في (ذهب) دليل على (الشأم)، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل: (ذهبتُ الشّام)، (دخلت البيت)))(١).

بيَّن السيرافي أن أسماء الأمكنة المختصة، التي تدل ألفاظها على أمكنة محددة بعينها ولا تصدق على كل مكان، لا تُستعمل على جهة الظرفية ، وما ذهبت إليه العرب، نحو قولك: (ذهبت الشام)، من حذف حرف الجرّ فهو شاذ خارج عن القياس إذا كان الحكم أَنْ تقول: (ذهب إلى الشام)، أو (ذهبت في الشأم)، وهو الأكثر في كلامهم، ثمَّ ذكر أَنَّ أي بقعة وإِنْ اختصت باسم، نحو: (مكان)، و(موضع) لا ترى أَنَّ (المسجد) هو مكان وإِنْ كان مسجدًا، وقد أجاز السيرافي قول من قال: (قمت مكان طيبًا) يعني بالمكان المسجد، قد أتى بلفظة يشاركه فيه غيره؛ فكذلك (الشام) جعله؛ فكذلك (الشام) جعله ظرفًا في الجملة؛ كونه كان مكانًا، وإِنْ لم يلفظهِ، جاز، وهذا لا يقاس عليه؛ لأَنَّ وضع شيء موضع غيره يسمع سماعًا ولا يقاس عليه.

وقد ردّ على ما ذهب إليه سيبويه أَنَّهُ جعل حذف حرف الجرّ من (الشأم) على أَنَّهُ مكان فحذف منهُ حرف الجرّ، كما حذف من (دخلتُ البيتِ) على أَنَّهُ مكان؛ فعلى هذا ذكر السيرافي وجهي الردّ على سيبويه، أَحدهما: أَنَّهُ قيل للمجتمع عنه: ليس (ذهبت الشّأم)، مثل: (دخلت البيت)؛ لأَنَّ (الشأم) اسم لموضع بعينه، لا يقع على كُلّ ما كان مثله من البلدان، والمدن، في حين (البيت) اسم يطلق على كُلّ مبينًا؛ فلذلك (البيتِ) أعمَّ من (الشأم).

وقد ردّ أبو سعيد على هذا مبينًا على أَنَّ القائل وإِنْ مصيبًا فيه، إِلَّا أَنَّ سيبويه لم يذهب حيثما ذهب إليه المحتج؛ لأَنَّ سيبويه أراد أَنْ يرينا أَنَّ (ذهبت الشأم) شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجرّ، كما أَنَّ (دخلت البيتِ) الأصل فيه حرف الجرّ، وإِنْ كان البيت أعم.

أَمّا الوجه الآخر فهو ما قاله أبو عمر الجرمي حين يرى أَنَّ الفعل (دخلت) فعل متعدى سواء تعدى بوساطة حرف أم تعدى بنفسه، نحو قولك: (دخلتهـ)، و(دخلت فيهـ)، كما تقول: (جئتك) و(جئت إليك) على أَنَّهُ مفعول به(٢).

ردَّ أبو سعيد السيرافي على رأي أبي عمر الجرمي،موضحاأن ما ذهب إليه غير صائب؛ إذ رأى أن الفعل (دخل) في أصله لا يتعدى بنفسه، وإنما حُذف منه حرف الجر على سبيل التوسع في الاستعمال. واستدل على ذلك بأن العرب توسعت في حذف حرف الجر مع أسماء الأمكنة خاصة، ولم تُجرِ هذا الحذف في غيرها، بل أبقت الاستعمال على القياس.

واستأنس السيرافي أيضًا بأن الدخول نقيض الخروج، والخروج لا يتعدى إلا بحرف الجر، كما في قولهم: (خرجت من البيت)، فكان الأصل أن يكون الدخول كذلك. كما احتج بأن الدخول إلى الشيء هو انتقال من مكان إلى آخر، وهذا الانتقال لا يكون إلا إلى جهة أو مكان، والأصل في هذا المعنى أن يتعدى الفعل بحرف

(١) الكتاب: ٣٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٤/٣.

الجر، لا بنفسه، وإنما وقع حذف حرف الجر في بعض الاستعمالات على سبيل الاتساع اللغوي (١).

ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) بيَّن قصد سيبويه من قوله: «ذهب الشام» مثل: «دخلت البيت»، موضحًا أن مقصوده هو اشتراك التعبيرين في حذف حرف الجر، لا أن الفعلين متعديان بالأصل. فالأصل عنده أن يقال: «ذهبت إلى الشام» و«دخلت في البيت»، إلا أن العرب حذفت حرف الجر فيهما توسعًا في الاستعمال. وأكد أن كثرة ورود الحذف مع فعل دون آخر لا تدل على أن الأصل فيه التعدي بنفسه، وإنما ترجع إلى كثرة الاستعمال.

واستدل ابن ولاد على ذلك بأن العرب استعملوا الوجهين مع الفعلين جميعًا؛ فأثبتت حرف الجر تارة، كما في: «ذهبت إلى الشام» و«دخلت في الدار»، وحذفته تارة أخرى، كما في: «ذهب الشام» و«دخلت الدار». وإثبات حرف الجر في هذه المواضع دليل على أنه الأصل، وأن الحذف فرع جاء على سبيل الاتساع.

ثم ردَّ على من فرَّق بين البيت والشام في هذا الباب، مبيناً أن هذا التفريق لا وجه له؛ لأن تعدية الفعل لا تختلف باختلاف التعريف والتنكير، بل تجوز في المعرف والنكرة معًا، سواء أكانت بحرف الجر أم بدونه، نحو: «دخلت مكة» و«دخلت في مكة»، و«دخلت بيتًا حسنًا» و«دخلت في بيت حسن»**، وكذلك سائر ما جرى مجراهما (٢).

وذكر ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) أنَّ الفعلين (ذهب، ودخل) موقوفان على السماع، والأصل أنَّهما يتعديان بوساطة حرف الجرّ، نحو قولك: دخلت إلى البيت، وذهبت إلى الشأم، ولكنه اتسع في حذف حرف الجرّ معهما؛ لكثرة استعمالهما، وخالف ابن بابشاذ من ذهب إلى أنَّ الفعل (دخلت) يتعدى بنفسه، وأعد ذلك غير صحيح عند المحققين؛ لأنَّ ضد (دخلت) (خرجت)، ونظيره (عبرت) فكلاهما لا يتعدى إلَّا بحرف جرّ، نحو قولك: (خرجت من الدار)، وكذلك يجب أنْ تكون (دخلت) كذلك؛ ولأنَّ مصدر دخلت الدخول على وزن الفعول، والغالب على هذا الوزن لا يتعدى فعله مثل قعد قعودًا، ومضى مضيًا، وما أشبه ذلك(٣).

وقد رجّح السهيلي (ت٥٨١هـ) قول سيبويه بأنَّ العمل (دخل) غير متعد إلى مفعول، نحو قولك: (دخلت الدار)، واستدل السهيلي بأنَّ (دخل) مصدره الدخول؛ فهو كالخروج، والقعود، ونحوه، إلَّا أنَّ الفعل منهُ لم يجئ على (فعل)؛ لأنَّهُ ليس يطبع في الفاعل، ولا خصلة ثابتة فيه، فإنْ كان الفعل عبارة عَمَّا هو طبع وخصلة ثابتة نقل بضم العين، كظرف وكرم؛ فهذا الباب ألزم الفاعل من باب (قعد)؛ فكان أثقل منهُ لفظًا، وهذا الرأي خالف السهيلي أبو عمر الجرمي؛ لأنَّ الجرمي يرى (دخل) فعل متعدى بنفسه من دون وساطة(٤).

وقد ذهب أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه، بعدما ذكر رأي سيبويه ورأي الجرمي، أمَّا رأي سيبويه فإنَّ الفعل (دخل) لازم، وحذف حرف الجرّ منهُ؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وأمَّا أبو عمر الجرمي فعنده (دخلت) متعد، وذهب العكبري إلى أن الفعل (دخل) فعلٌ لازم، واستدل على ذلك بعدة وجوه. أولها: أنه لو كان متعديًا بنفسه، لكان كذلك في جميع مواضع استعماله، وليس الأمر كذلك. وثانيها: أن

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٥/٢.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٤٧/١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة: ٢٠٧/٢.

(٤) ينظر: نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي: ٢٤٩/١.

مصدره (الدخول)، وهو على وزن (فعـول)، والغالـب في الأفعال التي تأتي مصادرها علـى هـذا الـوزن أن تكون لازمة، نحو: جلس جلوسًا، وقعد قعودًا. وثالثهـا: أن (دخل) يجري مجرى أفعال لازمـة، مثـل: غـاص وغاب، وهي جميعًا أفعال لا تتعدى بنفسـها. ورابعهـا: أن نقيضه (خرج) فعل لازم أيضًا، ومناسـبة النقـيض للنقيض تؤنس بأن يكون (دخل) مثله في اللـزوم، وأن ما يرد من تعديته إنما هو على سبيل حذف حرف الجـر واتساع العرب في الاستعمال، لا لأنه متعدٍّ في الأصـل. (١).

بيَّن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أن ظـروف المكـان المختصة لا تتعلق بها الأفعال إلا بواسطة حرف الجـر، فيقال: (قمتُ في الدار)، و**(قعدتُ في المسـجد)، ولا يقال: (قعدتُ المسجد)؛ لأن هذا الحكم مطرد في جميـع ظروف المكان المختصة. غير أن العرب شـذت فـي بعض المواضع، فحذفت حرف الجر مع أفعال معينـة، مثل: (ذهبت الشام)، و(دخلت الدار)، فجاء ذلك علـى سبيل السماع والاتساع، لا على القياس.

ثم ردَّ ابن عصفور على رأي أبـي الحسـن الأخفـش، الذي ذهب إلى أن الفعل (دخل) يتعـدى بنفسـه إلـى المفعول به، وأن نحو (الدار) في قولهم: (دخلت الـدار) منصوب على المفعولية، وحمل ذلك على نحو: (دخلـت الحمام) و**(دخلت المسجد)، فجعـل الفعـل متعـديًا بنفسه. كما فرَّق الأخفش بين (دخلت الـدار) و(ذهبـت الشام)**، فلم يعدَّ الأول من باب حذف حـرف الجـر، بخلاف الثاني؛ لأن حذف الجار مع (ذهب) أقـل ورودًا في الاستعمال. غير أن ابن عصـفور لـم يسـلِّم بهـذا التفريق.

أبطل ابن عصفور هذا؛ مستدلًا على أَنَّ نقيض (دخلت) (خرجت)، والفعل (خرجت) غير متعدٍ؛ فكذلك نقضـيه أيضًا؛ لأَنَّ النقيض يجري مجرى ما يناقضـه، وكـذلك مصدر (دخلت) (الدخول)، وهذا المصدر في الغالـب لا يتعدى، ثمَّ ذكر دلالة قطعية بفساد مذهب الأخفـش هـو أَنَّ الفعل (دخلت) تطلب اسم المكان بعد طلب الظـرف، وهنالك فرق بين الظرف والمفعول به(٢).

وقال ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) أَنَّ المنتصـب بعـد الفعل (دخل) من الأمكنة ليس منصوبًا علـى الظـرف عند المصنف؛ لكنه بين أو يصرح بجبهة نصـبه، ثـمَّ ذكر ناظر الجيش ثلاثة مذاهب في (دخل)، نحو قولـك: (دخلت البيت)، الأَوّل: النّصب على الظرفيـة تشـبيهًا للمكان المختص بغير المخـتص، وهـذا هـو مـذهب سيبويه والمحققين، والثَّاني: والنصب على أَنَّهُ متعد في الأصل بحرف، ثمَّ حذف الحرف اتساعًا؛ فانتصب على المفعول به كما هو في رأي المصـنف، وهـو مـذهب الفارسيّ، والثالث: النّصب على أَنَّهُ متعد بنفسه كما هو مذهب الأخفش.

وبعدما ذكر ناظر الجيش بطـلان رأي الأخفـش فـي المسألة السابقة التي كرر فيها ردّ ابن عصـفور علـى الأخفش، ثمَّ بعد ذلك رجح رأي المصـنف؛ وذلـك أَنَّ المكان المختص الواقع بعد (دخل)، لو كـان منصـوبًا على الظرفية لما جاز تعدي (دخل) إِلى ضميره إِلَّا بقـي على القاعدة المعروفة، وهي أَنَّك إذا قلت: (سرت يـوم الجمعة)، ثمَّ قدمت اليـوم.... وسـلطت الفعـل علـى ضميره وجب أَنْ تقول: (يوم الجمعة سُرت فيهـ)، ولا يجوز (سرتهـ)، إِلَّا إذا اتسعت في الفعل، وقـد تعـدى الفعل إِلى ضمير المكان المخـتص مـن دون (فـي)،

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاج: ٣٠٨/١-٣٠٩.

كقوله تعالى: ﴿ﮯ ﮰ ﮱ﴾(١)؛ وهذا دليل واضح على ما اختاره المصنف(٢).

بناء على ما تقدّم فالذي أراه أَنَّ الفعل (دخل) فعل لازم، والفعل اللازم لا يتعدى إِلَّا بوساطة حرف، وقد ذكر أغلب النّحاة أَنَّ الفعل (دخل) لازم غير متعدٍ بنفسه، أمّا ما استعملته العرب من دون حرف فهو إما اتساعًا منها وإما لكثرة الاستعمال يحذف منهُ حرف الجرّ؛ تخفيفًا، وهذا كثير ما نرى مثله في كلام العرب؛ فالذي ذهب إليه السيرافي ذكره أغلب النّحاة سواء السابقين أو المحدثين.

المسألة الثَّالثة: (ما زال):

وقد ذكر السيرافي هنالك أفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتفيد فيها زمانًا محصّلًا أو نفيًا، أو انتقالًا، أو دوامًا؛ ومن هذه الافعال(ما زال) وقد ذكر ايضاً لـ(كان) ثلاثة معاني، ثمَّ بعد ذلك ذكر أخوات (كان)، وهي: صار، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وبات، وليس، وما زال، وما دام، وما تصرف منهن(٣).

سأذكر ما هو محور المسألة وهو (ما زال)؛ إذ بيّن السيرافي شرحه كتاب سيبويه ان دخول النفي على النفي يصبح إيجابًا مثل (ما زال)؛ فـ(ما) للنفي، و(زال) للنفي؛ فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجابًا؛ فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا) و(لم يزل بكرٌ منطلقًا)، و(لا يزال أخوك في الدار)؛ فقد أوجبت ذلك كلّه بنفي النفي، ولا تستعمل (زال) وحدها في الجملة إِلَّا مع حروف النفي؛ فلو قلنا: (زال زيدٌ قائمًا) لم يجز، وكذلك إذا قلنا (ما زال محمدٌ إِلَّا قائمًا) لم يجز؛ لأَنَّك لما أدخلت أداة (إِلَّا) انتقض معنى (ما) فصار تقديره: (زال محمدٌ قائمًا)، وهذا لا يجوز(٤).

وذكر أبو سعيد السيرافي أَنَّ (ما زال، ما فتئ، ما دام) فلا يجوز تقديم الأسماء على (ما) فيهن؛ معللًا ذلك أَنَّ (ما) في هذه الأفعال للنفي، ولا يجوز أَنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فلا يجوز أَنْ تقول: (منطلقًا ما زال زيد)، ولا (ذاهبًا ما فتئ عمرو)، ولا يجوز أَنْ تقول: (زيدًا ما ضرب عمروٌ)، وأنت تريد: (ما ضرب عمرو وزيدًا)، إِلَّا أَنَّ أبا الحسن بن كيسان يجيز ذلك؛ فيقول: (قائمًا ما زال زيدٌ)، وأعد السيرافي هذا فسادًا وبيّن فساده.

ونحا أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ع) منحى سيبويه والسيرافي ومن ذهب معهما، وبين أَنَّهُ لا يجوز تقديم خبرها في أوله (ما) عليه؛ لأَنَّ (ما) في أوله ما عدا (ما دام) للنفي، والنفي لَهُ صدر الكلام كالاستفهام؛ فكما كان الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبله فالنفي كذلك لا يجوز أَنْ يعمل ما بعده فيما قبله؛ نحو قولك: (قائمًا ما زال زيد))(٥)، ثمَّ ذكر بعض النَّحويّين أَنَّهُ يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها؛ معللين ذلك أَنَّ (ما) للنفي، والفعل (زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، وإذا صار إيجابًا صار قولك: (ما زال زيدٌ قائمًا) بمنزلة: (كان زيدٌ قائمًا)، وكما يجوز أَنْ نقول: (قائمًا كان زيدٌ)؛ فكذلك يجوز أَنْ تقول: (قائمًا ما زال زيدٌ)(٦).

---

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٨٩٣/٤–١٨٩٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٨/٢.

(٥) ينظر: أسرار العربيّة: ١١٧/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١٧/١.

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري حجة الكوفيّين في جوازهم تقديم خبر (ما زال) عليها؛ إذ قال: وأمَّا قولهم (ما زال) ليس بنفي الفعل، وإنَّما هو لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، هذا الكلام حجة عليكم، فأنا كما أجمعنا على أنَّ (ما زال) ليس بنفي للفعل، كذلك أجمعنا على أنَّ (ما) للنفي، ثمَّ لو لم تكن (أمّا) للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابًا؛ فالكلام إيجابًا، و(ما) نفي؛ بدليل إنَّا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابًا، وإنْ كانت للنفي؛ فينبغي أنْ لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لكونها تستحق صدر الكلام كالاستفهام(١).

وقد ذهب ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن اتبعه عدم جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، نحو قولك: (قائمًا ما زال زيدٌ)، وهذا مخالفًا لرأي ابن كيسان، ومن ذهب معه في جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، وقد أجاز ابن الأثير تقديم خبر الأفعال (كان وأخواتها) عليها جائز، نحو قولك: (قائمًا كان زيد).

وما ذهب إليه أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) هو عدم جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها مِمَّا في أوله (ما) على (ما)، كقولك: (قائمًا ما زال زيدٌ)، ووافق الكوفيّون على امتناع ذلك في (ما دام)، ووافق الفَرَّاء في الجميع، ثمَّ ذكر أنَّ بعض الكوفيّين يجوز تقدّم خبر (ما زال) وأخواتها مِمَّا في أوله (ما) على (ما) فيما منعه البصريون(٢).

وبيّنَ العكبريّ اعتراضًا افتراضيًا على هذه الحجة؛ فذكر وجهين للاعتراض، أحدهما: أنَّ (ما) مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة؛ ولهذا عدَّ هذا الكلام إثبات لا نفيًا، وأمَّا (ما دام) فـ(ما) فيها مصدرية، والفعل صلة لها؛ فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها؛ لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول، والثَّاني: أنَّ ما ذكرتموه ينتقض بـ(لا)، و(لن)؛ فإنَّهُ يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، وهي مشاركة لـ(ما) فيما ذكرتم؛ إذ أجاب عن هذا الاعتراض مبيّنًا أنَّ (ما دام) فما ذكروه فيها صحيح؛ ولكن الجامع بينهما وبين (ما زال) اشتركهما) في أنَّ كُلّ واحدة منهما يجب تصدرها وتأثيرها فيما بعدها؛ فيمتنع التقديم لهذه العلّة، وإنْ اختلفا في جهة على المنع ولكن الجنس يجمعهما، ثمَّ ذكر حجة الكوفيّين؛ إذ احتجوا بالسماع والقياس؛ فمن السماع قول الشاعر

ورج الفتى للخير ما إنْ رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

فقد أجاب العكبريّ على حجة الكوفيّين بالسماع بثلاثة أجوبة، أحدهما: أنَّ (خيرًا) هذه، بل هي مفسرة للناصب، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات، والثَّاني: أنَّ الذي في البيت (لا)، و(لا) ليست أصلًا في هذا الباب، وكذلك (لم)، وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف (ما)؛ فإنَّها الأصل في النفي، وهي أم بابه؛ فالنفي فيها آكد، والثالث: أنَّ ذلك من أحكام الشعر، لا أحكام الاختيار قولهم إنَّ معنى: (ما زال) الإثبات، قلنا: لا نظر إلى ما يحصل من معنى المركب، بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام؛ ألا ترى أنَّ الاستفهام إذا دخل على النفي صار معناه الإيجاب، والتقرير، ومع هذا يكون الجواب فيه بالغًا، والحكم للفظ، لا لما آل المعنى إليه(٣).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٢٩/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النَّحويّين: ٢٠٣/١.

(٣) الكتاب: ٢٢٢/٤، والأصول في النحو: ٢٠٦/٢، والمسائل الحلبيات: ٢٦٨/١، والخصائص: ١١١/١، وأمالي ابن الشجري: ١٤٨/١، ومفتاح العلوم: ٩٩/١،

وأَمَّا القياس كـ(كان) فبيّنه من وجهين(١)، أَحدهما: أَنَّ قولك: (ما زال زيد كريمًا) معناه هو على كُلّ حال، ومن ها هنا لم يجز الاستثناء منهُ؛ فلا تقول: (ما زال زيد إِلَّا كريمًا)، كما لا يجوز كان زيد إِلَّا كريمًا، والثَّاني: أَنَّ (زال) معناه فارق، وفارق في معنى النفي، و(ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إِيجابًا، وتصيرا لمعاملة مع الإيجاب(٢).

ثمَّ بيّنَ العكبريّ سبب امتناع دخول (إلَّا) فهو من قبيل المعنى؛ لأَنَّ المستثنى منه مخالف للمستثنى منه، ولا شكَّ أَنَّ معنى (ما زال) الإثبات، وأَنَّ النفي نقض لَهُ، وهذا على خلاف الإعراب، والتقديم والتأخير؛ لأَنَّ ذلك من مكملات اللفظ؛ ألا ترى أَنَّ قولك: (قائمًا ما زيد)، وما قائمًا زيد مثل ما زيد قائمًا في المعنى وهو غير جائز في الإعراب هاهنا، وختم كلامه فقال: والله أعلم بالصواب(٣).

وقال ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ): ((ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها؛ لأَنَّها أخبار، والأخبار مشبهات بالمفعول؛ فكما يجوز تقديم (المفعول) على الفاعل يجوز تقديم الخبر على الاسم(٤).

وبيّنَ ابن الخبّاز أَنَّ تقديم خبر هذه الأفعال: (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) عليها فيها رأيين، أَحدهما: مذهب البصريّين أَنَّهُ لا يجوز تقديم أخبارها عليها؛ فلا تقول: (قائمًا ما زال زيد)؛ لأَنَّ في أوائلها (ما) النافية، وما في حيزها لا يتقدمها، ومذهب الكوفيّين جواز التقديم؛ لأَنَّهم يرون أَنَّ هذه الأفعال معناها النفي قبل دخول (ما)؛ فلما أدخلت (ما) قلبت المعنى إِيجابًا؛ فصار (ما زال زيد قائمًا) بمنزلة (كان زيدٌ قائمًا)، وثم يقدّم الخبر فكذلك هنا(٥).

وما ذهب إليه بهاء الدِّين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) هو عدم تقديم خبر (ما زال) عليها، نحو قولك: (قائمًا ما زال زيد)؛ لأَنَّ (ما) لها صدر الكلام، وأعدَّ منع ذلك صحيحًا(٦).

وما ذهب إليه المحدثون أمثال: حسن عبّاس (ت١٣٩٨هـ) هو عدم جواز تقديم الخبر على (ما زال)؛ فكان رأيه موافقًا لسيبويه ومن ذهب مذهبه، وبيّنَ حسن عبّاس أَنَّ في الأفعال التي يجد فيها (ما) النافية لا يجوز تقديم الخبر عليها؛ لأَنَّ (ما) النافية لها الصدارة؛ فلا يصح (متكلمًا ما زال محمود)؛ ولكن يصح تقديمه على العامل الناسخ وحده من دون حرف النفي، نحو قولك: (ما متكما زال محمود)، وكذلك يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى، مثل: (لا، ولم، ولن) (٧).

بناء على ما تقدّم فإِنَّ ما ذهب إليه السيرافي لعله هو الصواب؛ لأَنَّ النفي بـ(ما) خاصة فله الصدارة في الكلام، كما رأينا في الاستفهام، وقد رأيت ذلك في أَغلب آراء النّحاة بأَنَّهم لا يجيزون تقديم خبر (ما زال)

وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٦/٥، وضرائر الشعر: ٦١/١، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٧١/١، ومغني اللّبيب: ٣٨/١، وهمع الهوامع: ٤٥٥/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٠٧/٢، والنحو الوافي: ٤٣/٤.

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النَّحويّين: ٣٠٤/١.

(٢) التبيين على مذاهب النَّحويّين: ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) توجيه اللمع: ١٣٨/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩/١.

(٦) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٢٦٢/١.

(٧) ينظر: النحو الوافي: ٥٧٣/١.

عليها، وأمَّا من أجاز ذلك ففيه نظر؛ لأنَّ المانع من التقديم هو حرف النفي (ما).

المسألة الرابعة: العطف على العاملين:

قال سيبويه: ((وجرّه قوم؛ فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور؛ لأنَّ من الأمور فهو بعضها))(١).

وقد فسّرَ أبو سعيد السيرافي ما قصده سيبويه نحو قولك: (ليس زيدٌ بقاعدٍ، ولا قائمٍ عمرو)، فإنَّ سيبويه لا يجيز هذا، وإنَّما أجاز (ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ أبوهـ)).

ووضح أبو سعيد السيرافي سبب إبطال سيبويه لجملة (ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائم عمرو)؛ لأنَّهُ لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجاز ذلك كان عطفًا على عاملين، ومعنى ذلك: أنَّك إذا قلت: (ليس زيد بقائم) فإنَّ (زيد) مرتفع بـ(ليس)، و(قائم) مجرور بالباء، و(الباء، وليس) عاملان، أحدهما: عمل الرفع، وهو (ليس)، والآخر عمل الجرّ وهو (الباء)، وإذا قلت: (ولا قائمٍ عمروٌ) فقد عطفت (قائمًا) على (قاعد)، وعامله الباء، وعطفت (عمرو) على (زيد)، وهو اسم (ليس، وعامله (ليس)، وقد عطفت على شيئين مختلفين، ومثل ذلك فاسد كما في قولك: (قام زيدٌ في الدار والقصر عمرو)(٢).

وإنَّ سبب منع سيبويه العطف على عاملين كما ذكره السيرافي هو أنَّ حرف العطف يقوم مقام العامل، ويغني عن إعادته؛ فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمروٌ) فإنَّ الواو حرف عطف أغنى عن إعادة الفعل (قام) في الجملة مرتين؛ فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعًا وجرًّا، لم يجز أنْ تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين؛ فإذا قلت: (قام زيد في الدار في القصر عمرو)، هذا جائز؛ لكونك أعدت أحد العاملين؛ فأصبح العطف على عامل واحد وهو (قام)(٣).

أمّا لو ذهبنا إلى الأخفش وغيره من البصريّين فإنَّهم يجيزون العطف على عاملين من دون إعادة أحد العاملين؛ فقالوا: (قام زيد في الدار والقصرِ عمروٌ)؛ فقدموا العطف المجرور على المرفوع؛ لأنَّ الجارّ والمجرور كالشيء الواحد؛ ولكنهم لم يجيزوا (قام زيد في الدار وعمروٌ القصر)؛ لئلا يفصل بين الجارّ والمجرور.

وهنالك أشياء كثيرة احتج بها بعض من البصريّين والأخفش، وساقوا حججًا وقدّموها بعدما استشهد سيبويه بأبيات شعرية، لم يجز فيها ما أجازه الأخفش وبعض البصريّين(٤)، ومن هذه الأبيات التي استشهد بها سيبويه قول الشاعر الأعور الشني

فليس يأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها(٤٨)

ذهب السيرافي إلى أنَّ (منهيَّها) هو اسم ليس، وأنَّ الضمير المتصل فيه يعود إلى الأمور؛ فكأنَّهُ قال: (ليس يأتيك منهي الأمور)، وخبره: ليس (يأتيك)، وقوله الاخر ((لا قاصرٌ عنك مأمورها)، (مأمور)جاءت مضافة إلى الأمور، وليس إلى اسم ليس(منهيّها)؛ فهو أجنبي منهُ؛ فصار بمنزلة قولك: (ما أبو زينب ذاهبًا، ولا مقيمة أمها)؛ لأنَّ (الأم) لم تضف إلى اسم (ما)، وهذا المثال اورده سيبويه، مبينا أنَّ الهاء في (الأم) تعود إلى (زينب)، و(زينب) ليست هي اسم (ما)، و(أمها) أجنبية من اسم (ما)؛ فالشاهد الشعري أصبح

(١) الكتاب: ٦٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٠/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٠/٣-٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤١/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١/٣.

بمنزلة هذه الجملة، إلَّا أنَّ النّصب كذلك في (قاصرٌ عنك مأمورها) جائز، وهذا لا يجوز في (مقيمة أمها)، إلَّا الرفع؛ لأنَّها ليست من سببه(١).

والبيت الآخر الذي ذكره سيبويه للشاعر النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أنْ نردها جماحًا ولا مستنكرًا أنْ تعقرا(٢)

ان كلمة (مستنكر) جائز فيها امران هما الرفع والنصب، مثلها في البيت السابق (ولا قاصرٌ عنك)(٣).

واشار السيرافي أالى ما اجازهَ الأخفش: (ولا قاصرٍ عنك مأمورها)، (ولا مستنكرٍ إنْ تعقّرا)، وإنْ لم يكن (مأمورها) من سبب منهجها، ولا (عقرها) من سبب ردّها؛ لأنَّهُ يجبر (ليس زيدُ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمر) عطف على عاملين، وزعم الأخفش أنَّ سيبويه غلط في إنكار عطف على عاملين، وأنَّهُ جائز، واستدل بقولهِ تعالى في قراءة بعض النَّاس: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾(٤)؛ فـ(آيات) جرّت وهي في موضع النّصب، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿۞قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾(٥)، عطف على خبر (أنَّ) وعلى اللام(٦).

وردّ السيرافي على ما اجازه الأخفش في ذكره للآيتين الكريمتين استشهدا بهما في جوازه عطف على عاملين بأنَّهُ غلط، وذكرهما من غير وجه؛ لأنَّهُ في الآية الأولى ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ٤﴾؛ فالشاهد في الآية التي بعدها لا فيها؛ لأنَّ حرف الجرّ قد ذكر في قوله: (وفي خلقكم)، وموضع الاحتجاج في الآية التي بعدها، أمّا الآية الثانية ﴿۞قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾، لا حجة لهُ فيها؛ لأنَّ في الآية ﴿چ چ چ﴾ ليس فيه معمول أنَّ المنفي؛ فيكون عطفًا على (أنَّ واللام) في قوله تعالى: ﴿چ چ چ﴾ غير عاملة، واحتجاجه بهذا بعيد(٧).

وذكر السيرافي أيضًا ردّ المبرِّد على الأخفش؛ إذ قال أبو العبّاس المبرِّد: غلط أبو الحسن في الآيتين جميعًا في أنَّهما عطف على عاملين(٨).

وإنَّ ما ذهب إليه أبو العبّاس (ت٢٨٥هـ) كان مخالفًا لسيبويه والأخفش؛ فمخالفته للأخفش فقال: كان أبو الحسن الأخفش يجيزه، وقد قرأ بعض القُرّاء: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩/٣.

(٢) الكتاب: ٦٤/١، والمقتضب: ١٩٤/٤، والزهرة: ٢٠٠/١، وشرح أبيات سيبويه: ١٦٤/١، وزهر الآداب وثمر الألباب: ٣٥٩/٢، والبديع في علم العربيّة: ٣٨٣/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥/٣.

(٤) الجاثية: ٤.

(٥) سبأ: ٢٤.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٧/٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٨/٣.

ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴿١٦٤﴾(١)؛ فعطف على (أَنَّ وعلى في)، وهذا غير جائز عندنا(٢)، وأَمَّا مخالفة لسيبويه فقال أبو العبّاس المبرِّد: وكان سيبويه يجيز الجرّ في هذا، وفي الذي قبله؛ فيقول: (ولا قاصر)، و(لا مستنكر)، ويذهب إِلى أَنَّ الردّ متصل بالخيل، وأَنَّ المنهى متصل بالأمور؛ فإذا ردّ إِلى المنهي؛ فكأَنَّهُ قد ردّ (إِلى)؛ فَأَمَّا قوله: (فليس بمعروف لنا أَنْ تردّها)؛ فإِنَّ أبا العبّاس بيّن الشاهد في البيت بأَنَّ الردّ غير الخيل والعقر راجع إِلى الخليل في قوله: (ولا مستنكر أَنْ تقعرا)؛ فليس بمتصل بشيء من الردّ ولا داخل في المعنى، وليس يجوز الخفض عندنا إِلَّا على عاملين فيمن أجازه(٣).

وقد ردّ السيرافي على المبرِّد عند ذكر الآية في قوله تعالى: ﴿۞قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴿٢٤﴾﴾، وقال السيرافي: غلط أبو العبّاس في الآية؛ لأَنَّ أبا العبّاس يرى أَنَّ في الآية عاطف على عملين من قرأ (آياتٍ)، وأَمَّا من قرأ (آياتٌ) فكان غير عاطف على عاملين؛ لأَنَّهُ قرأ (آياتٍ) بنصبها، وأَمَّا من قرأ (آياتٌ) فرفع على الابتداء(٤).

وقد ذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) أَنَّهُ لا يجوز العطف على عاملين، وحرف العطف وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، مثل قولك: (قام زيد وعمر)؛ فالواو أغنت عن إعادة الفعل (قام)؛ فأحلت محلهُ بالموقع والعمل؛ فإذا كان الاسم قبلها مرفوع رفعت ما بعدها، وإِنْ كان منصوبًا نصب ما بعدها، مثل قولك: (إِنَّ زيدًا منطلقًا وعمرًا)؛ فـ(زيد) جاء منصوبًا بـ(أَنَّ)؛ فالواو نصبت، كما (أَنَّ) نصبت، وكذلك في الخفض أيضًا(٥).

وبيّنَ ابن السراج أَنَّهُ لو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب؛ لكنت قد أحلت؛ لأَنَّها كان تكون رافعة ناحية في حال قد أجمعوا على أَنَّهُ لا يجوز أَنْ تقول: (مَرَّ زيد بعمرو وبكر خالد)؛ فعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا؛ فابن السراج ردّ على المبرِّد بوساطة الآية التي ذكرها المبرِّد؛ فقال: من ظنَّ أَنَّ من جرّ (آيات) فقد عطف على عاملين؛ فغلط منهُ، وبيّن أَنَّ (آيات) إعادة للتأكيد لما طال الكلام؛ فـ(آيات) الأخيرة هي الأولى، وأَمَّا من رفع (آياتٌ) وليست عنده مكررة للتأكيد فقط عطف على عاملين نصب أو رفع، وإذا رفع (آياتٌ) فقط عطف (آياتٌ) على الابتداء، واختلافا على (في)، وذلك عاملان؛ ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين، والعطف على عاملين خطأ في القياس وغير مسموع من العرب؛ فلو جاز عطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة أو أكثر، ثمَّ بيّن أَنَّ هذا لا يوجد في كلام العرب شائعًا؛ فلا تحمل كتاب الله عليه(٦).

وقد ردّ ابن ولاد (ت٣٣٧هـ) على الأخفش وأفسد رأيهُ، الذي جعل عطف على (في) وعلى (اللام) في الآية التي ردّ بها على سيبويه وابن ولاد لم يرَ أَنَّ (في)

(١) البقرة: ١٦٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٩٥/٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٨/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٦٩/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

لم يعطف عليها شيء يليه حرف العطف وهي معطوفة على ما قبلها(١).

وقد ذهب أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه أَنَّهُ لا يجيز العطف على عاملين، ثمَّ ذكر أَنَّ الأخفش أجازه وصورتهُ: (ما زيد بذاهب ولا قائم عمرو)؛ فـ(قائم) معطوف على المجرور، و(عمر) معطوف على المرفوع، وبيّنَ أَنَّ الأخفش لا يجيزه إِلَّا إذا ولي المجرور المجرور، وتأخر المرفوع، كقولك: (زيد في الدار والسوق عمرو) (٢).

ثمَّ ذكر أبو البقاء حجة الأولين من وجهين، أَحدهما: أَنَّ حرف العطف نائب عن العامل وليس من قوته أَنْ ينوب عن اثنين؛ فلذلك لا يصح إظهارها بعده، والثَّاني: لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر، ولجاز أَنْ يتقدم المرفوع على المجرور، وبيّن أَنَّ الآية التي احتج بها المبرِّد فلا حجة بها، وإِنَّما (آيات) ذكر للتوكيد(٣)؛ فكان رأيه موافقًا لسيبويه، والسيرافي، وابن السراج، ومخالفًا للأخفش، والمبرِّد، ومن ذهب مذهبهم.

بناءً على ما تقدّم فإِنَّ رأي سيبويه هو الرأي السائد عند أَغلب النّحاة، والذي أجازه سيبويه في قولك: (ليس زيد بقاعد ولا قائم أبوهـ)؛ بسبب وجود الضمير في (أبوهـ) وهو الهاء، وهذا الضمير عائد إِلى زيد؛ فجاز عطف (أبوهـ) على (زيد)؛ لأَنَّهُ ليس أجنبيًا، وأَمَّا عدم وجود الضمير فهذا يُعَدُّ أجنبيًا ولا يجوز العطف على العاملين إِلَّا بوجود ضمير عائد وهو الصواب.

المسألة اخامسة: (إِنْ بمعنى إما):

قال سيبويه: ((وما قول الشاعر: لقد كذبتك الشاعر نفسك فاكذبتها فإنْ جزعا وإِنْ إجمال صبر(٦٥)

وقد بيّن أبو سعيد السيرافي ما يقصده سيبويه هو (إنْ) في البيت الشعري أصلها: (إما) وليس (إنْ) الجزائية؛ فلو كانت هذه للجزاء لاحتجنا إِلى جواب، وجواب (إنْ) يجب أَنْ يرد بعدها، وقد يكون ما قبلها مستغنيًا عن الجواب، إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف؛ فمتى دخل عليها حرف عطف كالفاء أو غيرها بطل أَنْ يكون قبلها مغنيًا عن الجواب؛ فلا يجوز أَنْ تقول: (أكرمك فأنْ جئتني)، ولا (أكرمك ثمَّ أَنْ جئتني)، حتّى تأتي بالجواب؛ فتقول: (أكرمك فأنْ جئتني زدت في جئتني)؛ فعلى غرار ذلك بطل أَنْ يكون (فأنْ جزعًا) على معنى المجازات، وصار بمعنى: (ألا)؛ لأَنَّها تحسن في هذا الموضع، وحذف (ما) جاء للضرورة؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَۖ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾(٤).(٥).

وبعد ذلك اشار الى قول سيبويه: ((ولو قال: (فإنْ جزع وإِنْ إجمال صبر) كان حائزًا فإنَّك قلت: أمري جزع وأما إجمال صبر، ولا يجوز طرح (ما) من (أما) إِلَّا في الشعر؛ قال النمر بن تولب:

سقته الرواعد من صيف وإِنْ من خريف فلن يعدما(٦٦)

(١) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ٥٧/١.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٣٣/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٣/١.

(٤) محمد: ٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٥/٥.

فإنَّما يريد: وأمَّا من خريف)) (١).

بيّنَ السيرافي بأَنَّ ما ذهب إليه سيبويه قد أنكره الأصمعي، وزعم أَنَّ (أَنْ) في هذا البيت هي للجزاء، وإنَّما أراد: وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري، ولم يحتج إلى ذكر (سقته)؛ لذكره في أوّل البيت.

فالذي رآه السيرافي أَنَّهُ الوجه قول سيبويه في بيت النمر؛ معللًا أَنَّهُ لا ذكر للرّيّ، وإنَّما المعنى: سقته الرواعد في الصيف، وأَمَّا الخريف فلن يعدم السقي أيضًا؛ أي: هو يسقي من الصيف ومن الخريف، والبيت الأوّل فإنَّهُ دَلَّ دلالة واضحة على أَنَّ معنى (أَنْ) (أما)، ولا يجوز أَنْ تكون معنى التي للجزاء، ومع ذلك فلا تحذف (ما) من (إما) إلَّا في الشعر.

وقال سيبويه: ((ولا يجوز طرح ما من إما إلَّا في الشعر، قال النمر بن تولب:

سقته الرواعد من صيف وإنْ من خريف فلن يعدما

وإنَّما يريد: وإما من خريف، ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أَنْ يقول: مررت برجل إنْ صالح أَنْ طالح، يريد إما)) (٢).

وقال المبرِّد (ت٢٨٥هـ): ((وزعم أَنَّ (إما) هذه إنَّما هي (إنْ) ضمت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها، إلَّا أَنْ يضطر إلى ذلك الشاعر؛ فإنْ اضطر جاز الحذف؛ لأَنَّ ضرورة الشعر تردّ الأشياء إلى أصولها، قال:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإنْ جزعا وإنْ إجمال صبر

فهذا لا يكون إلَّا على إمّا، فَأَمَّا في المجازاة إذا قيل: إنْ تأتيني آتك، وإنْ تقم أقم، فإنَّك إنْ شئت زدت (ما)، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء؛ نحو: أينما تكون أكن، ومتى ما تأتني آتك؛ لأَنَّها: إنْ تأتني آتك، ومتى تقم أقم؛ فتقول على هذا – إنْ شئت – إمّا تأتني آتك، وإمّا تقم أقم معك، وقد مضى تفسير هذا في باب الجزاء))(٣).

وذكر محمد القزاز القيرواني (ت٤١٢هـ) ما يجوز للشارع أَنْ يحذف (ما) من (إمّا) التي أصلها في الأصل: إنْ ما؛ فإذا أراد الشاعر جاز لَهُ حذف (ما)، وبقيت (إنْ) بمعنى (إمّا)، في البيت الشعري الذي ذكرته سابقًا، للنمر بن تولب، يريد: إمّا جزعًا وإما إجمال الصبر؛ ولكن حذف (ما) وأبقى (إنْ)، وهذا لا يجوز في الكلام، وإنَّما يجوز في الشعر إذا اضطر إليه الشاعر.

ومثله ما انشده سيبويه في الشعر قول الشاعر النمر بن تولب، وبيّن سيبويه: ما أراده الشاعر في قوله هو: (إمّا).

وقال بعض أهل النظر كالأصمعي: هي (إنْ) الواردة في البيت للجزاء، وإنَّما يجب حذف (ما) من (إمّا) في الاضطرار؛ فإذا وجدت أَنْ تكون إنْ (إنْ) الجزاء، لم تخرج عنها، إنَّما لا يجوز إلَّا في الاضطرار.

ثمَّ قال القيرواني: والذي يحتج به لسيبويه أَنَّهُ يصف مكانًا أو نبتًا فيقول: سقته الرواعد من صيف، وإنْ من خريف فلن يعدم الري؛ أي إما سقته من الصيف، وإما في الخريف؛ فهو لن يعدم الرأي؛ لنعمته وخصب

(١) الخصائص: ٤٤٣/٢، وشرح التسهيل: ١٥/٢، والتذييل والتكميل: ٥١/٥، وشرح البيان (مغني اللّبيب): ١٨١/١.

(٢) الكتاب: ٢٦٨/١.

(٣) المقتضب: ٢٩/٣.

مكانه، وعلى قوله من قال: هي (إنْ) الجزاء: إنْ لم يسقه الخريف عدم الري، ثمَّ بعد ذلك ما رآه القيرواني هو الأوّل أبلغ؛ فبهذا جعله سيبويه على (إمّا)، ولم يجعله على (إنْ) الجزاء(١).

ونحا ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) نحو الأصمعي، بعدما قوّى رأيه في أَنَّ (إنْ) للشرط في قول الشاعر: النمر بن تولب الذي ذكرناه سابقًا، وبيّن المعنى: وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الريّ، ثمَّ حكى عن سيبويه قوله: أراد: وإمّا من خريف، وحذف (ما)؛ لضرورة الشعر، وإنَّما يصف وعلا.

ثمَّ بعد ذلك ذكر ابن الشجري وجهين ما يقوى به قول الأصمعي؛ فالقول الأوّل هو: إنَّ (إما) لا تستعمل إلَّا مكررة، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير، كقولك: إما أنْ نتحدث بالصدق وإلَّا فاسكت، وإما أنْ تزورني أو أزورك، وهذا معدوم في البيت.

والقول الثاني: إنَّ مجيء الفاء في قوله: (فلن يعدما) يدلّ على أَنَّ (إنْ) الشرطية؛ لأَنَّ الشرطية تجاب بالفاء، و(إمّا) لا تقتضي وقوع الفاء بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، تقول: إما تزروني وإما أزورك، ولا يجوز: وإما فأزورك؛ فعلى هذين الوجهين فإنَّ ما قاله الأصمعي هو الصواب عنده؛ أي عند ابن الشجري(٢).

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) قول النمر بن تولب، وبيّن موطن الشاهد هو: (إنْ) أصلها (إمّا).

و(إنْ) سيبويه حملها على إرادة (إمّا) أيضًا، و(إنْ) فيه محذوفة من (إما)، يريد: وإما من خريف، ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلَّا في ضرورة، وقدر ذلك أبو العبّاس المبرِّد من الغلط؛ فقال: (ما) لا يجوز إلغاؤها إلَّا في غاية الضرورة، ولا يجوز أَنْ يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة، مع أَنَّ (إما) يلزمها أَنْ تكون مكررة، وهاهنا جاءت مرة واحدة، قال أبو العبّاس: لو قلت (ضربت إما زيدًا) لم يجز؛ لأَنَّ المعنى: إما هذا، وإما هذا، وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أَنَّها (إنْ) الجزائية، والمراد: وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) مرة أُخرى؛ لقوله: (سقته الرواعد من صيف)؛ كأَنَّهُ اكتفى بذكره مرة واحدة، ولا يعدّ ما قاله سيبويه، وإنْ كان الأوّل أظهر؛ فيكون اكتفى بـ(إمّا) مرة واحدة، وحذف بعضها؛ كأَنَّهُ حملها على (أو) ضرورة، وتكون الفاء عاطفة جُملة على جُملة، وعلى القول الأوّل جواب الشرط(٣).

وذكر ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أَنَّ (إما) مركبة عند مذهب سيبويه من (إنْ) و(ما)، أدغمت نون (إنْ) في (ما)، ولما اعتقدوا أَنَّ أصلها (إنْ ما) قالوا قد جاء في الشعر إنْ دون (ما) وأنشدوا:

قتلت به أخاك بخير عبس

فإنْ حربًا حذيف وإنْ سلاما

قالوا: يريد (إمّا) من صيف و(إمّا) من خريف، وأَنَّ (إنْ) عند الأصمعي والمبرِّد شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير: وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري، وأَمَّا عند أبو عبيدة فـ(أنْ) (إنْ) زائدة، والتقدير: من صيف ومن خريف، وزعم الكسائيّ أَنَّ (إمّا) تكون جحدًا؛ تقول: إِمَّا زيد قائم تريد: إنْ زيد قائم، وما صلة، ويجوز إبدال الميم الأولى ياءً فتقول:

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٢٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٢/٥.

إيما، ويجوز فتح همزتها؛ فتقول: أَمّا وأيما لغتان عن أبي رياش(١).

وذكر المرادي (ت٧٤٩هـ) بأَنَّ حرف (إِنْ) لَهُ سبعة أقسام، ومن هذه الأقسام ذكر (إِنْ) التي هي بقية (إمّا) التي ذكرها سيبويه، وأنشد لها الذكر قول الشاعر النمر بن تولب الذي أشرت إليه سابقًا، وبيّن المرادي أَنَّ (إِنْ) عند سيبويه أصلها (إمّا)، وموطن الشاهد هو: يريد (إمّا) من صيف وإما من خريف، وعند الأصمعي، والمبرِّد، وغيرهما (إِنْ) في البيت شرطية، وهو أظهر؛ لعدم التكرار، وأبين منهُ قول الآخر: فإنْ جزعًا، وإِنْ إجمال صبر أراد: فإمّا جزعًا وإما إجمال صبر، وفيه احتمال، وقال ابن مالك: إمّا مركبة من (إِنْ وما)، وقد يكتفي بـ(إِنْ) (٢).

وفي موضع آخر حكى المرادي مبينًا: اختلف في (إمّا) هذه؛ فقيل: بسيطة، واختاره الشّيخ أبو حيان؛ لأَنَّ الأصل البساطة، وقيل: هي مركبة من (إِنْ وما)، وهو مذهب سيبويه؛ والدليل عليه اقتصارهم على (إِنْ) في الضرورة في البيت الشعري الذي ذكرناه سابقًا؛ أي: فإمّا جزعًا، وإمّا إجمال صبر؛ فحذفت ما اكتفى بـ(إِنْ)، وأجيب بأَنَّهُ يحتمل أَنْ تكون (إِنْ) في البيت شرطية حذف جوابها، والتقدير: فإنْ كنت ذا جزع فاجزع، إنْ كنت مجلس صبر فاصبر.

وعلى القول بالتركيب قالوا: قد تحذف (إمّا) الأولى، تحذف (ما) من الثانية، كما جاء في البيت الشعري الذي ذكرناه سابقًا.

ففي هذا البيت إِنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو التقدير: إمّا من صيف، وإمّا من خريف، وأَمَّا عند الأصمعي والمبرِّد فإِنَّ (إِنْ) في البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير عندهما هو: وإِنْ سقته من خريف فلن يعدم الري، وأَمَّا أبو عبيدة فيرى (إِنْ) في البيت زائدة، والتقدير عنده هو: من خريف، والألف في يعدما للإشباع والمفعول محذوف(٣).

وقال الشاطبي (ت٧٩٠هـ): إِنَّ (إمّا) تأتي مكررة، نحو قولك، وهذا صحيح في القياس: (قام إمّا زيد وإمّا عمرو)، و(ضرب وإمّا بشرًا إمّا بكرًا)؛ فلا يجوز أَنْ يؤتى في الكلام بواحدة، وهذا صحيح في القياس، وبيّن أَنَّ ما جاء في البيت الشعري الذي ذكرناه سابقًا أو في غيره من الشعر فإِنَّهُ نادر ولا يقاس عليه، والأصل ما جاء في البيت الشعري عند سيبويه: وإمّا من خريف؛ فحذف (ما).

ثمَّ قال: إِنَّ هذا كُلّه محظوظ غير مقيس؛ فللأجل هذا بنى الناظم على تكرار (إمّا) في الكلام(٤).

وقال الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ): ((وإمّا بالكسر: في الجزاء، ومركبة من إِنْ وما، وقد تفتح، وقد تبدل ميمها الأولى ياء كقوله:

وقد تحذف (ما)، كقوله: ياليتما أمنا شالت نعامتها
إيما إِلى جنة وإيما إِلى نار (٥)
أي: إمّا من صيف وإمّا من خريف))(٦).

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٧٠/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٧٠/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٧٠/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١٣٠/٥.

(٥) القاموس المحيط: ١٠٧٧/١.

(٦) القاموس المحيط: ١٠٧٧/١.

المسألة السادسة: هذا ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم:

قال سيبويه: ((وذلك قولك: ما صنعت وإياك، ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرَضَعَها، إنَّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُرِكت الناقةُ مع فصيلها؛ فالفيصل: مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى؛ ولكنها تُعمِل في الاسم ما قبلها)) (١).

وقد أشار أبو سعيد السيرافي إلى أنَّ هذا الباب وهو كلام سيبويه ومذهب أنَّك إذا قيل: ما صنعت وإياك، أنَّ الأب منصوب بـ(صنعت)، وفصيلها، وبيّن أنَّ (الواو، مع) يتقاربان في المعنى؛ لأنَّ معنى (مع): الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه؛ فلذلك أقاموا الواو مقام (مع)؛ لأنَّها أخف في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه؛ فجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) من النّصب في الاسم الذي بعد الواو؛ لمّا لم تكن الواو معربة ولا في موضع معرب(٢).

وقد افسد السيرافي قول الزجاج حيما قال: إذا قلنا ما صنعت وإياك، أنَّها تنصب بإضمار، كأنَّه قال: ما صنعت ولا بشت إياك، زعم الزجاج أنَّ ذلك من أجل أنَّهُ لا يعمل أفعل في المفعول وبينهما الواو(٣).

جعل السيرافي هذا القول فاسد؛ مستدلًا بأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يفصل به المفعول؛ فإن كان عمل الفعل لا يحتاج إلى وسيط لا معنى مجيء الحرب بينها، وإنْ وجب العمل وجود وسيط بين الفعل والمفعول عمل الفعل مع توسط الوسيط ووجوده؛ ألا ترى أنَّا نقول: ضرب زيدًا وعمرًا؛ فإنَّا نعينا: (زيدًا وعمرًا) بفعل (ضربتُ)؛ لأنَّ المعنى يوجب الشركة بين عمرو وزيد في ضربت؛ فالواو فجئت بها ولم تمتع من وقوع الفعل (ضربتُ) على ما بعدها(٤).

وقد ذكر ابن الوراق (ت٣٨١هـ) أنَّ النّصب حسن في قولك: (ما صنعت وإياك)؛ لأنَّ ضمير المرفوع لا يحسن العطف عليه، إلَّا أنْ يؤكد؛ فعدل به إلى النّصب؛ بفتح العطف على الضمير المرفوع؛ فإنْ أكدت الضمير حسن الرفع، والنصب جائز فيه، نحو قولك: ما صنعت أنت وأبوك.

ثمَّ بيّن ابن الوراق أنَّ هذا لا يحسن مع كُلّ فعل؛ فلو قلت: قمت وعمرًا، لم يحسن، ويجوز مع ذلك، والأحسن أنْ يستعمل هذا الباب (باب ما تنصبه العرب وترفعه) في كُلّ فعل بمعنى (مع)؛ ألا ترى قولك: ما صنعت، يقتضي (مع) إذا كان قولك: ما صنعت، يقتضي مصنوعًا معهُ؛ فلهذا حسن تقدير مع هذه الأفعال، وبيّن ابن الوراق السبب الذي أجاز للواو أنْ تنوب عن معنى (مع)، وهو أنَّ (مع) تقتضي المشاركة ما بعدها مع ما قبلها، كقولك: جاءني زيد مع عمرو؛ فعمرو قد شاركَ زيدًا زيد في المجيء، كما شاركه لو قلت: جاءني زيد وعمرو؛ فلهذا قامت مقامه(٥).

وقد قال إسماعيل الفارابي (ت٣٩٣هـ): ((وقولهم: ما صنعت وإياك، تقديره مع أبيك؛ لأنَّ مع والواو جميعًا لما كانا للاشتراك والمصاحبة أقيم أحدهما مقام الآخر، وإنَّما نصب؛ لقبح العطف))(٦).

---

(١) الكتاب: ٢٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧١/٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧١/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧١/٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣/٥.

(٥) ينظر: علل النحو: ٣٢٠/١.

(٦) الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: ١٢٤٦/٣.

وقد عرف الزمخشري (ت٥٣٨هـ) المفعول معه فقال: ((وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنَّما ينصب إذا تضمّن الكلام فعلًا، كقولك: ما صنعت وإياك))(١).

وقد ذكر يوسف السكاكي الخوارزمي (ت٦٢٦هـ) أَنَّ الواو بمعنى (مع) إذا تقدمها فعل أو معناه، ولم يحسن حملها على العطف نصبت، نحو: ما صنعت وإياك، أَمّا إذا تقدّم مع حسن العطف جاز الأمران، وإنْ افترض العطف على الرجحان هذا كُلّه عند من لا يقصر النّصب بالواو على السماع، ويسمى هذا المنصوب مفعول معه(٢).

وقد ذهب ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه بأَنَّ الصواب ما ذهب إليه سيبويه من أَنَّ العامل الفعل الأَوّل؛ لأَنَّهُ وإنْ لم يكن متعديًا فقد قوّى بالواو النائبة عن (مع)؛ فتعدى عَمَّا تعدى الفعل المقوى بحرف الجرّ، نحو: مررت بمحمد، إِلَّا أَنَّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من أَنَّها في مذهب العطف؛ وذلك لأَنَّها في الأصل عاطفة، فما ذكره سابقًا هو أَنَّ حروف العطف تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أَنْ تكون عاملة؛ فالواو لا تعمل شيئًا؛ فكان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها.

وذكر أَنَّ الواو العاطفة لها معنيين، أَحدهما: العطف، والآخر: الجمع؛ فلما وضعت موضع (مع) خلعت منها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع، ثمَّ ذكر ابن يعيش أَنَّ ما ذهب إليه الزجاج ضعيف وفاسد؛ لأَنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، وبيّن أَنَّ المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى يتوسط الواو؛ فيجب أَنْ يعمل مع وجودها(٣).

وقد عرّف ابن مالك (ت٦٧٢هـ) المفعول معه بأَنَّهُ: ((الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى بمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة، وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله، ولا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزجاج، ولا بها، خلافًا للجرجاني، ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين، وقد يقع هذه الواو قبل ما لأي صلح عطفه، خلافًا لابن جنّيّ))(٤)؛ فابن مالك مالك وافق سيبويه، وخالف من خالفه في الرأي.

وقد ردّ على الزجاج وجعل قوله غير صحيح؛ مستدلًا بأَنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط؛ فإنْ ارتبطا بلا وساطة فلا معنى لدخول الحرف عليه، وإنْ لم يرتبطا إِلَّا بوساطة فلا بُدّ منها(٥).

ثمَّ ذكر ما ذهب إليه الجرجاني بأَنَّ الواو هي الناصبة بنفسها، وما ذهب إليه باطل بثلاثة أوجه، أَحدهما: أَنَّها لو كان النّصب بنفسها لم يشترط وجوده وجود الفعل فعلها أو معنى الفعل، والثَّاني: أَنَّ الحكم يكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير لَهُ؛ إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إِلَّا وهو يشبه الفعل كان وأخواتها، والثالث: أَنَّها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعول معه، ويعدّ من الضروريات(٦).

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٨٣/١.

(٢) ينظر: مفاتيح العلوم: ١٠٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/١-١٤١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٧/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

و افسد ابن مالك رأي الكوفيّين بأَنَّ المفعول معه منصوب بالمخالفة، وذكر إبطال رأيهم في باب المبتدأ وقد ذكر أربعة وجوه تفسد ما ذهب إليه الكوفيّون وغيرهم(١).

وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): ((وقولهم: ما صنعت وإياك؟ تقديره مع أبيك؛ لأَنَّ مع والواو جميعًا لما كانا للاشتراك والمصاحبة أقيم أَحدهما مقام الآخر، وإِنَّما نصب؛ لقبح العطف على المضمر المرفوع من غير مؤكد؛ فإنْ وكدته رفعت وقلت: ما صنعت أنت وأبوك)) (٢).

ونحا المرادي (ت٧٤٩هـ) نحو سيبويه بأَنَّ المفعول به منصوب بما قبل الواو، من فعل أو شبهه، بوساطة الواو.

ثمَّ ذكر أَنَّ ما ذهب إليه الجرجاني فهو ضعيف، وكذلك ما ذهب إليه الزجاج فهو ضعيف، وأَمَّا ما ذهب إليه الكوفيّون بأَنَّهُ منصوب بالخلاف فاسد؛ لأَنَّ الخلاف معنى، والمعاني مجردة لم يثبت النّصب بها(٣).

المسألة السابعة: التثنية لغرض التنكير:

قال سيبويه: ((ومثل ذلك: لبيك وسعديك، وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه؛ كأَنَّه قال: سبحان الله واسترحاما، كما قال: سبحان الله وريحانه، ويريد: واسترزاقه.

وأَمَّا قولك لبيك وسعديك فانتصب (هذا) كما انتصب سبحان الله، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعًا وطاعة، إِلَّا أَنَّ لبيك لا يتصرف، كما أَنَّ سبحان الله، وعمرك الله، وقعدك الله لا يتصرف))(٤).

وقد بيّن أبو سعيد السيرافي بأَنَّ التثنية في هذا الباب الغرض فيها الكثير، وأَنَّهُ شيء يعود مرة بعد أُخرى، ولا يراد بها اثنان فقط من المنى الذي يذكر؛ فالدليل على التكثير بلفظ التثنية أَنَّك تقول: ادخلوا الأَوّل فالأوّل، فإِنَّما غرضك أَنْ يدخل كُلّ وجئت بالأوّل والأوّل حتّى تعلّم أَنَّهُ شيء بعد شيء(٥).

وتقول: جاءني رجلًا رجلًا على هذا المعنى، ولا تحتاج إِلى تكريره أكثر من مرة واحدة فتعلم به أَنَّهُ شيء لا يقتصر به على الأَوّل، وأَنَّ ذلك المعنى يعود بعد الأَوّل ويكثر فتكتفي بذلك اللفظ، وهذا المثنى كُلّه غير متصرف، ومعنى قولنا غير متصرف أَنْ لا يكون إِلَّا مصدرًا منصوبًا أو اسمًا في موضع الحال، كما يكون المصدر في موضع الحال، وإِنَّما لم يتمكن إذا ثنيت؛ لأَنَّهُ دخله بالتثنية لفظًا معنى التكثير لا معنى التثنية، ودخل هذا اللفظ لهذا المنى في موضع المصدر فقط، قال: فلم يقتصروا فيه، وبعضها يوحد فيتصرف. وإِنَّ لبيك وسعديك تثنية ولا يفرد واحد منهما؛ لما ذكرته لك من معنى التكثير، ولبيك مأخوذ من قولنا ألب بالمكان إذا أقام به، وألب على كذا وكذا إذا أقام عليه ولم يفارقه، ثمَّ بعد ذلك أوضح السيرافي بأَنَّ لبيك وسعديك وغيرها من المصادر لم تستعمل إِلَّا مصدرًا منصوبًا، وقد ردّ السيرافي على يونس حينما زعم أَنَّ لبيك هو اسم واحد غير مثنى، والياء التي فيه هي كالياء التي في عليك ولديك، وهذا الكلام خالفه الخليل وسيبويه، وانشد سيبويه بيتًا من الشعر:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٤/١-٣١٥.

(٢) لسان العرب: ٢١٣/٨، وتاج العروس من جواهر القاموس: ٢٧٧/٢١.

(٣) ينظر: جنى الداني في حروف المعاني: ١٥٥/١.

(٤) الكتاب: ٣٤٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٢/٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٧/٥.

دعوت لما نابني مسورًا فلبى فلبى يدي مسور(١)

فإنَّ موطن الشاهد عند سيبويه هو الياء في (لبي يدي مسور)، هي تثنية يد، والياء في قولك: رأيتك ثوبي زيد وهذا روايته، وإنشاده عن العرب بهذا اللفظ؛ فلو كان بمنزلة قولك: عليك ولديك، ثمَّ أضيف إلى ظاهر لكان بالألف؛ ألا ترى أنَّك تقول: على زيد مال، ولدى زيد خبر؛ فلا يكون إلَّا بالألف في اللفظ، هنا السيرافي جعل ما جاء به سيبويه أولى؛ لكونه حكاه عن العرب.

وقال الخليل (ت١٧٠هـ): ((وأمَّا قولك لبيك إنَّما يريدون قربًا ودنوا على معنى إلباب بعد إلباب؛ أي قرب بعد قرب؛ فجعلوا بدله لبيك، ويقال: ألب الرجل بمكان كذلك كذا وكذا؛ أي أقام.

وكان الوجه أنْ تقول: لبيتك؛ لأنَّهم شبهوا ذلك باللبب؛ فإذا اجتمع في الكلمة حرفان غيروا الحرف الأخير، كما قال الله جلَّ وعزّ: ﴿ڈ ڈ ڤ﴾(٢)، والأصل دسسها فقالوا: لبيك قرب وأقمت، وإذا قالوا: أنا لب فإنَّما يريدون قريب منك مرة واحدة، وإذا قالوا لبيك أرادوا أنا قريب منك أنا قريب منك مرتين))(٣).

قال سيبويه: ((وعزم يونس أنَّ لبيك اسم واحد؛ ولكنه جاء على (هذا) اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك.

وزعم الخليل أنَّها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأنَّا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض العرب يقول: (لب)؛ فيجريه مجرى أمس وغاق؛ ولكن موضعه نصب، وحواليك بمنزلة حنانيك.

ولست تحتاج في هذا الباب إلى أنْ تفرد، إذا أظهرت الاسم تبيّن أنَّهُ ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنَّك (لا) تقول: لبى زيد وسعدى زيد)) (٤).

وقال أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) بأنَّ: ((ولبيك: كلمة مثناة مأخوذة من قولهم: لب الشيء، وألب به، إذا لزم؛ فهذا مذهب سيبويه، وكان يونس يذهب إلى أنَّ ياء لبيك منقلبة من ألف، يذهب إلى أنَّها جارية مجرى على وإلى، تقول: على لان وإلى فلان؛ فإذا جئت بالمضمر قلت: عليك واليك وانشد سيبويه:

دعوت لما نابني مسورًا فلبى فلبى يدي مسور

وكأنَّهُ يريد بهذا قول يونس؛ لأنَّهُ لو كان كما زعم لوجب أنْ يقول: فلبا يدي مسور بألف، وحسبي كلمة معناها الكفاية، ويقال: حسبي الله؛ أي كافي: وحسبي هذا الشيء؛ أي قد كفاني، وهذه المنصوبات التي في البيت كقوله: مسؤولًا وواعيًا، الأحسن أنْ تكون منصوبة على التمييز، ولا يمتنع نصبها على الحال)) (٥).

وقد ذكر أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ): بأنَّ (لبيك) اشتق من ألب بالمكان، ولب به إذا أقام، وهذه التثنية في المعنى الجمع عند سيبويه وأصحابه، وقال سيبويه: هو مفرد قلبت ألفه ياءً مع المضمر، مثل (كلا)، وهذا غير صحيح؛ لأنَّهُ قد جاء بالياء، مضافًا إلى الظاهر(٦)، ثمَّ بعد ذلك بيّن العكبريّ بأنَّ (لبيك) فيها

---

(١) ينظر: الجمل في النحو: ١/١٧٦، والكتاب: ١/٣٥٢، وشرح ديوان الحماسة: ١/١٢٧٣، وشرح ديوان المبنى للعكبري: ٢/٣٨٠، وشرح التسهيل: ١/١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٩٣.

(٢) الشمس: ٧.

(٣) الجمل في النحو: ١/١٧٦.

(٤) الكتاب: ١/٣٥١.

(٥) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ١/٧٥.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٦٥.

قولان أحدهما ما ذكره في بابه وأصله من ألب بالمكان إذا قام به، والآخر هو ثنية لَب؛ فالعكبري رأي الأوّل أقوى، وهو (ألب)؛ مستدلًا على ذلك قولهم في العمل من لبى تلبية، وقد تبدل الياء، وإنْ لم تتكرر ثلاثًا نحو تلبية وأصلها تلبية(١).

وقد ذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بأَنَّ (لبيك وسعديك) فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء، ولا يستعملان إِلَّا مضايقين، والغرض منهما الكثير؛ فلما تضمّن لفظ التثنية ما ليس لَهُ في الأصل من معنى التكثير لزم الطريقة واحد؛ لينبئ عن ذلك المعنى، فـ(لبيك) مأخوذة من قولهم: ألب بالمكان إذا أقام به، وألب على كذا إذا أقام عليه، واسم يفارقه، وهذا مخالفٌ لما ذهب إليه يونس؛ لأَنَّ (لبيك) عنده اسم مفرد غير مثنى والياء فيه كالياء في عليك، وأصله (لبب) على وزن (فعلل)، ولا يكون (فعلًا)؛ لقلة (فعل) في الكلام، وكثرة (فعلل)؛ فقلبت الباء التي هي لام من (لبب) إلى ياء هربًا من التضعيف؛ فأصبحت (لبي)، ثمَّ أبدلت الياء ألفًا؛ لتحركها، وفتح ما قبلها؛ فصارت (لبا)، وعندما أضيف الكاف لها قلبت الألف ياء، كما قلبت في (إِلى) عند وصولها بالضمير، نحو قولك (إليك، وعليك، ولديك)؛ فإِنَّ وجه النسبة فيهما هو أَنَّ (لبيك) اسم ليس لَهُ تصرف غيره من الأسماء؛ لأَنَّهُ لا يكون إِلَّا مضافًا، و(عليك) لا قلت في (عليك)، ثمَّ ابن يعيش ردّ سيبويه على يونس بأَنَّهُ لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة (إليك، ولديك)؛ لوجب متى أظهرتها إلى ظاهر أقررت بحالها، كما إذا أضفت (لدى، وعلى، وإلى) إلى ظاهر أقررت ألفها، ثمَّ ذكر ما جاء في الشعر (لبي يدي مسور)؛ فلو كان مفرد من قيل (لدى) لكان بالألف(٢).

وقد ذكر جمال الدِّين بن مالك (ت٦٧٢هـ) (لبيك، وسعديك، ووحدك) من اللازم للإضافة إلى المضمر من دون الظاهر، ثمَّ ذكر ما زعموه يونس بأَنَّ (لبيك) مفردة وأصلها (لبى) على وزن (فعلى) فقلت ألفها باءً عند الإضافة، كما قلبت الألف ياءً في (على)، أَمّا سيبويه لم يرَ ذلك، بل لو كان الأمر على ما جاء به يونس فلم تقلب ألف (لبى) ياءً إِلَّا مع المضمر، كما لا تنقلب (لدى، وعلى، وإلى) إِلَّا معه.

وفي وجود الياء (ليبك) مع الظاهر هو دليل على مخالفتها ياء (لديك، وعليك، وإليك) (٣).

وقال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): إِنَّ (لبيك) عند سيبويه مثنى اللفظ، وعند يونس أَنَّهُ مفرد اللفظ، ثمَّ بعد ذلك ذكر احتجاج سيبويه على يونس، وهذا الاحتجاج ذكرته سابقًا، والذي قاله ابن مالك بأَنَّ (لبيك) قد يغني عنها بـ(لب) مفردًا مكسورًا جعلوه اسم فعل بمعنى أجيب(٤).

وقد ذكر عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) الشاهد الشعري الذي ردّ سيبويه على يونس، وأشار فيه إلى أَنَّ أبا علي انتزع لنا شيئًا يؤنس به قول يونس، ولم يقطع به، وإِنَّما ذكره تعللًا، وهو أَنَّهُ قال ليونس أَنْ يحتج فيقول: فلبي يدي إِنَّما جاء على قول من قال في الوصل: هذه افعلى عظيمة، وهذه عصى طويلة؛ أي أفعى، وعصى، وحكى سيبويه أَنَّهم يقولون ذلك في الوصل، كما يقولونه في الوقف، وهذا ليس مقنعًا عندنا، وإِنَّما فيه بعض التأنيس، والقول يُعَدُّ قول سيبويه؛ فقول: إِنَّ لبيت بالحج من قولنا ألب بالمكان، إِلى تدلّ يونس أَقرب منهُ إِلى قول سيبويه، ثمَّ بيّن

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢/٣.

(٢) ينظر: المفصل لابن يعيش: ٢٩٠/١-٢٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٣٠/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٦/٢.

البغدادي أنَّ ما قاله يونس في (لبيك) أنَّ الياء يدلّ من الألف المبدلة من الباء المبدلة في لبب على تقدير يونس، وهذا كُلّه جاء منتزع من قوليّ الخليل وسيبويه؛ إذ إنَّ (لبيك) في قولهم: ألب بالمكان، إلَّا أنَّهما لم يزعما أنَّ الباء يدلّ من اللام الثانية(١).

وفي مصدر آخر ذكر البغدادي أنَّ ما احتج به سيبويه على يونس حينما قال: لو كانت (ياء) إليك بمنزلة (ياء) عليك ولديك؛ لوجب متى أضفتها إلى المظهر أنْ تقرّها ألفًا فلبي في هذا البيت (فلبي فلبي يدي مسور) بالياء مع إضافته إلى المظهر دلالة على أنَّهُ اسم مثنى، لقد أجاب ابن جنّيّ عن هذا الاحتجاج بأنَّ العرب من يبدل ألف المقصور في الوقف ياء فيقول: هذه عصى، ورأيت حبلي، ومنهم من يبدلها واوًا فيقول: هذه عصو وحبلو، بيّن البغدادي بأنَّ هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس(٢).

وقد ذكر مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ) وهو من المحدثين بأنَّ (لبيك) مصدر سمعت مثناة، وهذه مثناة تثنية يراد بها التكثير لا حقيقة التثنية(٣).

وقال حسن عبّاس أنَّ (لبيك) من المصادر مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة وأصلها: ألبى لبيك(٤).

وكذلك عدَّ الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (لبيك وسعديك) وغيرها من المصادر تكون منصوبة بصورة المثنى، مضافة إلى، وهذه المصادر، وإنْ كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنَّما يراد بها التكثير. ثمَّ بيّن أنَّ المصادر هي مصادر مسموعة لا يصح القياس عليها؛ فلا تقول مثلًا: (أعانتيك) بمعنى إعانة بعد إعانة، ولا (حضوريك) بمعنى: حضورًا بعد حضور، ولا نحو ذلك، وإنَّما هي أشبه بالتعبيرات الاصطلاحية، ولا يذكر معها الفعل؛ لكون الكلام مِمَّا يستحسن الفراغ منهُ بسرعة؛ وَلأَنَّ الكلام لا يقتضي إلَّا ذكر الحدث، ولا يقتضي ذكر الفاعل، ولا زمن كما أسلفنا، ولم تأتِ هذه المصادر إلَّا منصوبة في كلام العرب(٥)

المسألة الثامنة : إضافة المصدر المؤكد:

قال سيبويه: ((واعلم أنَّهُ قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلًا من اللفظ بالفعل، كدخولها في الأمر، والنهي، والخبر، والاستفهام؛ فأجرها في هذا الباب مجراها هناك، وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام))(٦).

قال السيرافي: ((وتجوز إضافة المصدر المؤكد في هذا الباب، والإضافة منهُ بمنزلة الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾(٧).

وقد تحدث السيرافي قبل هذا الكلام عن الباب، وبيّن أنَّ الباب الذي سبق هذا الباب جعله سيبويه الباب الأوّل توكيدًا لما قبله، وجعل هذا الباب توكيدًا لنفسهِ؛ إذ قال: ((هذا عبدالله حقًا، إنَّ قوله: هذا عبدالله من قبل أنْ

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللّبيب: ٢١٢/٧.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب العرب: ٩٣/٢.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربيّة: ٤١/٣.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٢٣٣/٢.

(٥) ينظر: معاني النحو: ١٧٥/٢.

(٦) الكتاب: ٣٨١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٨/٥.

(٧) النمل: ٨٨.

يذكر لاحقًا)) (١). ويجوز أَنْ تظن أَنَّ ما قالــه حقًــا أم باطل؛ فكلمة (حقًا) تجعل الجملة مقصورة علــى أحــد الوجهين المحتملين عند السامع، وقوله: لَهُ علــيَ ألــف درهم أعشرانًا حقًا كان أو باطلًا؛ فصــار هــذا توكيــدًا لنفسه هو معنى الكلام الظاهر، بعد هذا ذكر أَنَّ الألــف واللام تدخل في هذا التوكيد، كدخولها في هذه المصــادر المتمكنة التي تكون بدلًا من اللفظ بالفعل كــدخولها فــي الأمر، نحو: الضرب زيد، والنهــي، نحــو: (الحــذر)، والاستفهام، كقولك: القيام وقد قعد النَّاس(٢).

فبعد هذه المقدمة للباب ذكر السيرافي تجوز إضافة المصدر المؤكد، وتكون هذه الإضافة بمنزلة الألف واللام، وذكر أمثلة قُرآنية في ضمن هذه الأمثلة، التي ردّ فيها على الكسائيّ، حينما خالفه بما هو عنده، هو قوله تعالى: ﴿۞وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴿٢٤﴾﴾(٣)، وقوله: ﴿ پ پ پ ﴾ بمنزلة فرض الله عليكم، وتحريم الله عليكم؛ لأَنَّ الابتداء تحريم المذكورات من النساء في قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴿٢٣﴾ ۞وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴿٢٤﴾﴾(٤)؛ أي إلا من سبى النساء، وأخرج من داره؛ فإنَّها تحل لمن يملكها، ثمَّ ذكر قول الكسائيّ بأَنَّ ﴿ پ پ پ ﴾ منصوب بــ(لعلكم)؛ فكأَنَّهُ قال: عليكم كتاب الله، وأكثر النَّحويّين يدفعون هذا؛ لأَنَّ الأغرار بهذه الحروف ليس لها قوّة الفعل، ولا يحسن

أَنْ تقول: زيدًا دونك، وزيدًا عليك، وإِنَّمــا تعلّــق فــي جواز هذا بقول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكمــا إِنَّــي رأيــتُ النَّــاس يحمدونكما(١١٧)

هذا الشاهد الشعري لــيس منــهُ حجــة علــى مــا رآه السيرافي؛ لأَنَّهُ يجوز أَنْ يكون (دلــوي) فــي موضــع رفع؛ كأَنَّه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلوُ زيد يقربــك استدعاء لملئها، وإِنْ لم يكن ذلك من لفظ أفعــل، وهــو حمله على أَنَّهُ في موضع نصــب، وإِنَّ العامــل فيهــا (دونكما)، وكذلك قد يجوز عند بعض النَّحويّين العامــل فيها مضمرًا؛ كأَنَّه قال: أملأ دلوي؛ والــدليل علــى أَنَّ هذا يجوز أَنَّهُ لو قال: يا أيها المائح، ولم يزد على ذلــك لجاز؛ لأَنَّ الحال التي هم فيها تدلّ عليه(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه للســيرافي: ١٥٨/٥، وينظــر: الكتــاب: ٣٨١/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٨/٥.

(٣) النساء: ٢٤.

(٤) النساء: ٢٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٩/٥.

وذكر الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ): وقوله تعالى: ﴿ پ پ پ ﴾ كقولك: كتابًا من الله عليكم؛ على أَنَّ (كتابا) مفعول مطلق، مؤكدًا لما قبله، وهذا أشبه بالصواب من قول بعض أهل النحو بأَنَّ معناه: عليكم كتاب الله؛ على أَنَّ (على) فيه اسم فعل أمر، و(عليكم) بمعنى: ألزموا، و(كتاب اللهِ) معموله، ثمَّ كر الفَرَّاء بأَنَّ العرب قلّما تقول: زيدًا عليك، أو زيدًا دونك، وهو جائز؛ كأَنَّه منصوب بشيء مضمر قبله، وكذلك ذكر الشاهد الشعري الذي استشهد به الكسائيّ الذي ذكرته سابقًا، وبيّنَ أَنَّ الدلو رفع كقولك: زيد فاضربوه، والعرب تقول: الليل فبادروا، والليل فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر في الخلقة؛ كأَنَّكَ قلت: دونك دلوي دونك(١).

وقد ذكر الزجاج (ت٣١١هـ) بأَنَّ (كتاب) في قوله تعالى ﴿ پ پ پ ﴾ منصوب على التوكيد محمول على المعنى؛ لأَنَّ المعنى قوله: ﴿ڈ ڈ ﴾ كتب الله عليكم هذا كتابًا، وقد يجوز أَنْ يكون منصوبًا على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسرًا لَهُ؛ فيكون المعنى: ألزموا كتاب الله، ولا يجوز أَنْ يكون منصوبًا بـ(عليكم)؛ لأَنَّ قولك: عليك زيدًا، ليس لَهُ ناصب متصرف؛ فيجوز تقديم منصوبه، وهذا مخالف لما ذهبا ليه الكسائيّ، وأَمَّا الشاهد الشعري فكذلك ذكره الزجاج، وبيّنَ أَنَّ (دلوي) يجوز أَنْ يكون في موضع نصب بإضمار خذ دلوي، ولا يجوز على أَنْ يكون دونك دلوي(٢).

وقد وقف أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) مع سيبويه ومن اتبعه في الرأي؛ مخالفًا للكوفيين من أَخذ برأيهم، حين ذكر أبو البركات الأنباري أَنَّ بعض الكوفيّين ذهبوا إِلى أَنَّ (عليك، دونك، وعندك) في الأغرار يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو قولك: (زيدًا عليكم)، غيرها من الجمل، مستدلًا بالنقل والقياس، وأَمَّا النقل فاستشهدوا بقولهِ تعالى: ﴿ پ پ پ ﴾، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله؛ أي ألزموا كتاب الله؛ فنصب كتاب الله بـ(عليكم)؛ فدلّ هذا على جواز تقديمه، وأَمَّا القياس فقالوا: أجمعنا على أَنَّ هذهِ الألفاظ قامت مقام الفعل، نحو قولك: (عليك زيدًا)؛ أي ألزم زيدًا، وإذا قلت: (عندك عمرًا)؛ أي تناول عمرًا، وإذا قلت: (دونك بكرًا)؛ أي أَخذ بكرًا، ولو قلت: (زيد ألزم، وعمر تناول، وبكرًا خذ)؛ فقد قمت المفعول لكان جائزًا؛ فكذلك مع ما قام مقامه، وأَمَّا ما ذهب إليه البصريّون والفراء من الكوفيّين لا يجوزون تقديم معمولاتها عليها؛ مستدلين بأَنَّ هذه الألفاظ: (عليك، دونك، عندك) هي فرع على الفعل في العمل؛ لأَنَّها إِنَّما عملت عمله؛ لقيامه مقامه؛ فينبغي ألَّا تتصرف تصرفه؛ فوجب أَنْ لا يجوز تقدّم معمولاتها عليها؛ فلو عملت عملها وجاز تقديم معمولاتها لساوينا بين الأصل والفرع، وهذا غير جائز؛ لأَنَّ الفرع أَقل درجة من الأصل.

بعد ذلك ردّ أبو البركات الأنباري على الكوفيّين بأَنَّ حجتهم فليس لهم فيه حجة؛ لأَنَّ ﴿ پ پ ﴾ ليس منصوبًا بـ(عليكم)، وإِنَّما منصوب؛ لأَنَّهُ مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاب الله عليكم، وإِنَّما قدر هذا الفعل ولم يظهر؛ للدلالة ما تقدّم عليه(٣).

وقد ردّ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على الكسائيّ وغيره من الكوفيّين حينما احتجوا بالسماع والقياس بجواز التقديم، وأَمَّا فقد استدلوا عليه بآية قُرآنية وأَمَّا السماع فاستدلوا عليه بالشعر، وما رآه ابن يعيش بأَنَّ حجتهم

(١) ينظر: معاني القُرآن للفرّاء: ٢٦٠/١.

(٢) ينظر: معاني القُرآن للزجاج: ٣٦/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١٨٤/١-١٨٥.

بالقياس غير صحيحة؛ لأَنَّهُ يؤدي إِلى التسوية بين الفرع والأصل، وأَمَّا السماع فلا حجة فيه؛ لأَنَّ (دلوي) رفع بالابتداء، والظرف الخبر، كما تقول: دلوي عندك(١).

وقد ذكر شمس الدِّين الجوجري (ت٨٨٩هـ) بأَنَّ ما احتج به الكسائيّ من الآية والشعر فإِنَّهُ لا حجة لَهُ فيها، أَمّا الآية ﴿ پ پ ﴾ يحتمل أَنْ يكون مصدرًا مؤكدًا؛ لأَنَّ قبله ﴿ڈ ڈ ﴾؛ فدلَّ على أَنَّهُ مكتوب عليكم؛ فكأَنَّهُ قال: كتب الله عليكم ذلك كتابًا، وأَمَّا البيت الشعري فإِنَّ (دلوي) لها عِدَّة احتمالات في الإعراب(٢).

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة ردود السيرافي على النحاة السابقين أن الدرس النحوي العربي لم يكن علمًا جامدًا قائمًا على التلقّي والتكرار، بل كان حقلًا معرفيًا حيًا يقوم على النقاش والجدل العلمي وإعادة النظر في القواعد والأصول. فقد مثّلت شخصية السيرافي نموذجًا للعالم الناقد الذي لم يكتفِ بشرح آراء من سبقه، بل سعى إلى تمحيصها وتحليلها ونقدها وفق أسس علمية تعتمد على الدليل اللغوي والمنطقي. وقد أظهر البحث أن ردود السيرافي لم تكن عشوائية أو انفعالية، بل جاءت ضمن منهج علمي واضح يقوم على الاستدلال بالشواهد الموثوقة من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب، مع توظيف العقل في فهم الظواهر النحوية وتفسيرها.

كما كشفت الدراسة أن السيرافي تعامل مع آراء النحاة السابقين، ولا سيما البصريين والكوفيين، بروح علمية نقدية اتسمت بالموضوعية في كثير من المواضع، رغم انحيازه أحيانًا إلى ما يراه أقرب إلى القياس الصحيح والاستعمال العربي الفصيح. وقد برز من خلال ردوده أنه لم يكن مجرد ناقل للتراث النحوي، بل كان مشاركًا في تطويره وإعادة صياغة بعض مسائله، خاصة تلك المتعلقة بالعامل النحوي، والتعليل، والقياس، وحدود الاحتجاج اللغوي. وهذا يدل على أن السيرافي كان جزءًا فاعلًا في حركة التطور النحوي التي شهدها القرن الرابع الهجري.

وقد توصل البحث إلى أن قيمة ردود السيرافي لا تكمن فقط في مضمونها النحوي، بل أيضًا في منهجها النقدي الذي يعكس مرحلة نضج في التفكير اللغوي العربي، حيث أصبح النقاش أكثر عمقًا وتنظيمًا. كما أن هذه الردود أسهمت في فتح المجال أمام الدراسات النحوية اللاحقة لإعادة النظر في كثير من القضايا الخلافية، مما جعلها مصدرًا مهمًا لفهم تطور الفكر النحوي. وبذلك يمكن القول إن السيرافي لم يكن مجرد ناقد لآراء النحاة السابقين، بل كان حلقة وصل بين التراث النحوي القديم ومراحل التطوير اللاحقة، الأمر الذي يمنح دراسته أهمية علمية مستمرة في ميدان الدراسات اللغوية.

علما ان ردود السيرافي على النحاة السابقين في المسائل النحوية كانت موسعة ومميزة من حيث الدلائل والبراهين فعندما يشرح كلام سيبويه يرد على معارضيه او من يخالفه من خلال الايات القرانية او الابيات الشعرية والجميل في السيرافي كان يخالف اغلب الاراء التي تخالف او تعارض كلام سيبويه سواء كان من مدرسته او خارجها بصري كان ام كوفي، فان السيرافي يخالفه ما دام يخالف راي سيبويه في

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٨/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٧١٣/٢

اغلب حالته وفي الوقت نفسه ياخذ بأراء الاخرين الذين يوافقون كلام سيبويه بصري ام كوفي٠

في هذا البحث البسيط اخترجت بعض المسائل النحوية المختلفة موضوعيا ٠وذكرت فيها قول سيبويه الذي نقله السيرافي بعد الرجوع الى كتاب سيبويه ومن ثم نعرض راي السيرافي على كتب النحاة ونبين من يوافق السيرافي ومن يخالفه

النتائج

١. أظهرت الدراسة أن السيرافي اعتمد منهجًا نقديًا قائمًا على التحليل والاستدلال لا على النقل فقط.

٢. تبين أن ردوده على النحاة السابقين اتسمت بالموضوعية في أغلب القضايا مع ميل إلى الترجيح القياسي.

٣. كشفت النتائج عن اهتمام السيرافي بالشواهد اللغوية من القرآن والشعر في بناء أحكامه النحوية.

٤. أسهمت ردوده في إعادة مناقشة قضايا نحوية أساسية مثل العامل والقياس والتعليل.

٥. اتضح أن للسيرافي دورًا مهمًا في تطوير الفكر النحوي من خلال النقد وإعادة التفسير.

٦. لم يتبع السيرافي طريقة واحدة في عرض كلام سيبويه، بل استعمل عِدَّة طرائق، تارة يستعمل النص كاملًا ويعلق عليه، وتارة يأخذ بعضه ويعلق عليه، وتارة يعرض النص ولم يزد عليه إِنْ كان الكلام واضحًا.

٧. إِنَّ تأييد السيرافي لكتاب سيبويه في أَغلب المسائل النحوية أو غيرها لم يمنعه من استدراكه على سيبويه ومخالفته لَهُ في بعض المسائل النحوية وغيرها.

٨. اتبع السيرافي طريقة سهلة، ومبسطة، وواضحة في عرض الآراء النحوية المعززة بالشواهد، وكان يبتعد عن التعقيد والغموض.

مع أَنَّهُ بصري إِلَّا أَنَّهُ استعمل المصطلحات الكوفيّة؛ فأحيانًا يستعمل المصطلح الكوفيّ ويشير إليه بالبنان ك(الخفض) فهو مصطلح كوفي ؛ وهذا يدلّ على حرية الفكر عنده والثقافة الواسعة، ويريد من هذا الاستعمال بيان حقيقة ما.

توصيات البحث:

١. ضرورة التوسع في دراسة منهج السيرافي النقدي في كتب النحو واللغة.

٢. إجراء دراسات مقارنة بين ردود السيرافي وردود نحاة آخرين مثل ابن جني والزمخشري.

٣. الاهتمام بتحليل القضايا النحوية الخلافية التي تناولها السيرافي بصورة أعمق.

٤. إدراج فكر السيرافي ضمن مقررات الدراسات اللغوية في الجامعات.

٥. تشجيع البحوث التي تركز على النقد النحوي في التراث العربي بوصفه منهجًا علميًا

المصادر والمراجع:

القُرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدِّين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

٢. الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧ه/١٩٩٦م.

٣. أسرار العربيّة، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدِّين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ه/١٩٩٦م.

٥. إعراب القُرآن، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (تت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١ه.

٦. الأمالي، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزّجّاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.

٧. الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العبّاس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦ه/١٩٩٦م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدّين (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة الصعرية، صيدا، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م

٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدّين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

١٠. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت٢٨٨ه/٣٧٧م)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، كليّة الآداب، جامعة الرياض، ١٣٨٩ه/١٩٦٩م.

١١. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

١٢. البديع في علم العربيّة، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدّين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م.

١٣. التبيان في إعراب القُرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاءه، ١٩٧٦م.

١٤. التبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ البغدادي محب الدّين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

١٥. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدّين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبّاس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق (من ج١–٥)، و(باقي الأجزاء) دار كنوز إشبيليا.

١٧. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربيّة، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربيّ، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.

١٩. جامع الدروس العربيّة، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.

٢٠. الجمل في النحو، أبو عبدالرحمن الخليل بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصريّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٥، د.م، ١٤١٦ه/١٩٩٥م.

٢١. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣ه/١٩٩٢م.

٢٢. حروف المعاني والصفات، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي الزّجّاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

٢٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)

٢٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢٥. الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: د. كمال سلمان الجبوري، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٣٦ه/٢٠١٥م.

٢٦. زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاريّ، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (ت٤٥٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالرحمن، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.

٢٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدّين الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩ه/١٩٩٨م.

٢٨. شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدّين الحلبي ثمَّ المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨ه.

٢٩. شرح ألفية ابن مالك، أبو عبدالله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشّيخ الحازمي.

٣٠. شرح الكافية الشافية، جمال الدّين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، حقق وقدّم لَهُ: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.

٣١. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.

٣٢. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدّين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.

٣٣. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدّين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ه/١٩٩٠م.

٣٤. شرح ديوان الحماس، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشّيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدّين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

٣٥. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة): اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت٢٣١هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، د.ت.

٣٦. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ البغدادي محب الدّين (ت٦١٦هـ)، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدّين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلميّ بالجماعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣ه/٢٠٠٤م.

٣٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدّين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٩٨٤م.

٣٩. شرح شواهد المغني، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، وقف على طبه وعلّق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشّيخ محمد محمود ابن التلاميد التركيز الشنقيطي، لجنة التراث العربيّ، ١٣٨٦ه/ ١٩٦٦م.

٤٠. شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكيّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.

٤١. شرح كتاب الحماسة للفارسي (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت٤٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد عثمان علي، ط١، دار الأوزاعي، بيروت، د.ت.

٤٢. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، حققه وقدّم لَهُ وعلّق عليه: د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمي حجازي، . محمد عوني عبدالرؤوف، د. أحمد عفيفي، د. مصطفى موسى، د. شعبان صلاح، د. عبدالرحمن محمد عصر، صلاح روّاي، مها مظلوم، دار الوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م.

٤٣. الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

٤٤. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.

٤٥. علل النحو، محمد بن عبدالله بن العبّاس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.

٤٦. القاموس المحيط، مجد الدّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

٤٧. اللامات، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزّجّاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.

٤٨. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبدالله المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩/٢٠٠٨م.

٤٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ البغدادي محب الدّين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦ه/١٩٩٥م.

٥٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ه.

٥١. اللمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافة، الكويتية، ١٩٧٢م.

٥٢. ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.

٥٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبدالله التميمي (ت٤١٢هـ)، حققه وقدم لَهُ وصنع فهارسه: د. رمضان عبدالتواب، صلاح الدّين الهادي، بإشراف: دار الفصحى بالقاهرة، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

٥٤. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

٥٥. مختصر مغني اللّبيب عن كتاب الأعاريب، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ)، ط١، مكتبة الرشد، ١٤٢٧ه.

٥٦. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

٥٨ . معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة –مصر ، الطبعة: الأولى

Sources and References:

The Holy Quran.

1* .Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab* (The Essence of the Arabic Language), by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), edited, explained, and studied by Rajab Uthman Muhammad, reviewed by Dr. Ramadan Abd al-Tawwab, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH/1998 CE.

2* .Al-Azmina wa al-Amakina* (Times and Places), by Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Marzuqi al-Isfahani (d. 421 AH), edited by Khalil Imran al-Mansur, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1417 AH/1996 CE.

3* .Asrar al-Arabiyya* (The Secrets of Arabic), by Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din

9 .Awdaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik (The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah), Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Yusuf al-Shaykh Muhammad al-Biqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, n.d.

10 .Al-Idah al-'Adadi (The Clarification of al-'Adadi), Abu Ali al-Farisi (d. 288 AH/377 CE), edited by Dr. Hassan Shadhli Farhoud, 1st ed., Faculty of Arts, Riyadh University, 1389 AH/1969 CE. 11. Al-Idah fi Ilal al-Nahw (Clarification of the Reasons for Grammar), by Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), edited by Dr. Mazen al-Mubarak, 5th edition, Dar al-Nafais, Beirut, 1406 AH/1986 CE.

12 .Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyyah (The Eloquent in the Science of Arabic), by Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn 'Abd al-Karim al-Shaybani al-Jazari ibn al-Athir (d. 606 AH), edited and studied by Dr. Fathi Ahmad 'Ali al-Din, 1st edition, Umm al-Qura University, Makkah, 1420 AH/2000 CE.

13 .Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an (The Clarification of the Grammatical Analysis of the Qur'an), by Abu al-Baqa' 'Abd Allah ibn al-Husayn ibn 'Abd Allah al-'Akbari (d. 616 AH), edited by 'Ali Muhammad al-Bajawi, 'Isa al-Babi al-Halabi & Partners, 1976 CE. 14. Al-Tibyan 'an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (Clarification of the Schools of Grammarians of Basra and Kufa), by Abu al-Baqa' 'Abd Allah ibn al-Husayn ibn 'Abd Allah al-'Akbari al-Baghdadi Muhibb al-Din (d. 616 AH), al-Anbari (d. 577 AH), 1st edition, Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Beirut, 1420 AH/1999 CE. 4. Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1417 AH/1996 CE.

5 .I'rab al-Qur'an (The Grammatical Analysis of the Qur'an), by Abu Ja'far al-Nahhas Ahmad ibn Muhammad ibn Isma'il ibn Yunus al-Muradi al-Nahwi (d. 338 AH), annotated and commented on by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1421 AH.

6 .Al-Amali (Dictations), by Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi al-Nahawandi al-Zajjaji, Abu al-Qasim (d. 337 AH), edited by Abd al-Salam Harun, 1st edition, Dar al-Jil, Beirut, 1407 AH/1987 CE.

7 .Al-Intisar li-Sibawayh 'ala al-Mubarrad (The Victory for Sibawayh over al-Mubarrad), by Abu al-'Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn Walad al-Tamimi al-Nahwi (d. 332 AH), study and editing by Dr. Zuhair Abdul-Muhsin Sultan, 1st ed., Al-Risalah Foundation, Beirut, 1416 AH/1996 CE.

8 .Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (Equity in Matters of Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians), Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din (d. 577 AH), 1st ed., Al-Maktabah al-Sa'riyyah, Sidon, 1424 AH/2003 CE.

Ghalayini (d. 1364 AH), 28th ed., al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon-Beirut, 1414 AH/1993 CE.

20 .Sentences in Grammar, by Abu Abdul Rahman al-Khalil ibn Amr ibn Tamim al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawah, 5th ed., n.p., 1416 AH/1995 CE.

21 .Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma'ani (The Abundant Harvest in the Letters of Meanings), by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1413 AH/1992 CE.

22 .Huruf al-Ma'ani wa al-Sifat (Letters of Meaning and Attributes), by Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi al-Zajjaji, Abu al-Qasim (d. 337 AH), edited by Tawfiq al-Hamd, 1st edition, Mu'assasat al-Risalah, Beirut, 1984 CE.

23 .Khizanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-'Arab (The Treasury of Literature and the Essence of the Arabic Language), by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi (d. 1093 AH).

24 .Al-Khasa'is (The Characteristics), by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, 3rd edition, al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah lil-Kitab (The Egyptian General Book Organization), Cairo, 1987 CE.

25 .Al-Durr al-Farid wa Bayt al-Qasid (The Unique Pearl and the Essence of Poetry), by Muhammad ibn Aydamir al-Musta'simi (d. 710 AH), edited by Dr. Kamal Salman al-Jabouri, 1st edition, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1406 AH/1986 CE.

15 .Takhlis al-Shawahid wa Talkhis al-Fawa'id (Summarizing the Evidence and Concisely Summarizing the Benefits), by Jamal al-Din Abu Muhammad 'Abd Allah ibn Yusuf ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Dr. 'Abbas Mustafa al-Salihi, 1st edition, Dar al-Kitab al-'Arabi, 1406 AH/1986 CE.

16 .Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil (Supplement and Completion in the Explanation of the Book of Facilitation), by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Hasan Hindawi, 1st edition, Dar al-Qalam, Damascus (vols. 1-5), and (the remaining volumes) Dar Kunuz Ishbiliya.

17 .Tawjih al-Luma' (Guiding the Glimpses), by Ahmad ibn al-Husayn ibn al-Khabbaz, study and editing by Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, 2nd ed., Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Arab Republic of Egypt, 1428 AH/2007 CE.

18 .Clarification of Objectives and Methods in Explaining Ibn Malik's Alfiyya, by Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), explained and edited by Professor Abdul Rahman Ali Sulaiman, 1st ed., Dar al-Fikr al-Arabi, 1422 AH/2001 CE.

19 .Comprehensive Collection of Arabic Lessons, by Mustafa ibn Muhammad Salim al-

ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1436 AH/2015 CE.

26 .Zahr al-Adab wa Thamar al-Albab, Ibrahim ibn Ali ibn Tamim al-Ansari, Abu Ishaq al-Husri al-Qayrawani (d. 453 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Rahman, 5th ed., Dar al-Jil, Beirut, 1419 AH/1999 CE.

27 .Sharh al-Ashmuni ala Alfiyya Ibn Malik, Ali ibn Muhammad ibn Isa, Abu al-Hasan, Nur al-Din al-Ashmuni al-Shafi'i (d. 900 AH), 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1419 AH/1998 CE.

28 .Sharh al-Tashil al-Musamma (Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id), Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi, then al-Misri, known as Nazir al-Jaysh (d. 778 AH), study and editing by Dr. Ali Muhammad Fakher et al., 1st ed., Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo, 1428 AH.

29 .Sharh Alfiyya Ibn Malik, Abu Abdullah, Ahmad ibn Umar ibn Musa'id al-Hazimi. Source: Audio lectures transcribed by Sheikh al-Hazimi's website.

30. Sharh al-Kafiya al-Shafiya, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), edited and introduced by: Abdul-Mun'im Ahmad Haridi, 1st ed., Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah, 1402 AH/1982 CE.